بحوث جغرافية

٢٩

جغرافية التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٥-١٩٩٣م

دراسة في الجغرافية الاقتصادية

د. فريال بنت محمد الهاجري

١٤١٨هـ ١٩٩٧م

سلسلة بحوث جغرافية تصدر عن الجمعية السعودية
للدراسات الجغرافية

RESEARCH PAPERS IN GEOGRAPHY

29

Foreign Trade of the Kingdom of Saudi Arabia during 1965-1993

Dr. Feryal Mohammed Al-Hajri

1418 A.H. **1997 A.D.**

OCCASIONAL PAPERS PUBLISHED BY THE SAUDI GEOGRAPHICAL SOCIETY
KING SAUD UNIVERSITY–RIYADH
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

ISSN 1018-1423

ADMINISTRATIVE BOARD OF THE SAUDI GEOGRAPHIC SOCIETY

Abdulaziz A. Al-Shaikh	Prof.	Board Chairman
Saad N. Al-Hussein	Assis. Prof.	Vice-Chairman
AbdulAziz I. Al-Harrah	Assis. Prof.	Secretary General
Abdullah H. Al-Solai	Assis. Prof.	Treasuer
Fawzan A. Al-Fawzan	Assis. Prof.	Research Unit Supervisor
Abdullah S. Al-Zahrani	Assis. Prof.	Member
Ramzi A. Al-Zahrani	Assis. Prof.	Member
Hasan Ayel A. Yahya	Assoc. Prof.	Member
Fahad M. Al-Kolibi	Assis. Prof.	Member

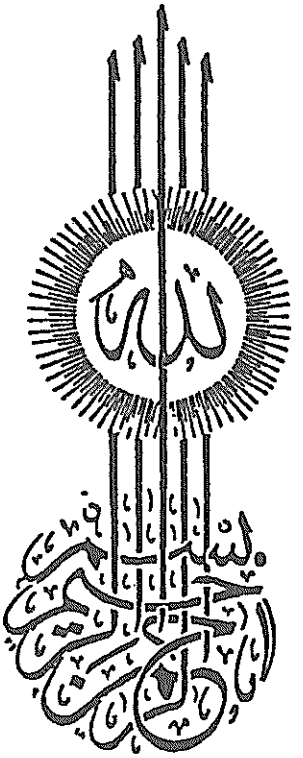
بسم الله الرحمن الرحيم

Abstract :

The objective of this study is to analyse the volume and structure of foreign trade in the Kingdom of Saudi Arabia during the period 1965-1993. The purpose of studying the import & export trade is to reveal the level of economic development achieved by the kingdom during this period. The analysis will trace the development in the volume of trade as well as focusing closely on the structural and geographical distribution of commodities in case of both imports and exports in an attempt to explain the changes that have taken place.

أسعار البيع :

- سعر النسخة الواحدة للأفراد : ١٠ ريالات سعودية .
- سعر النسخة الواحدة للمؤسسات : ١٥ ريالاً سعودياً .
- تضاف إلى هذه الأسعار أجرة البريد .

Price Listing Per Copy

- Individuals 10 00 S R
- Institutions 15 00 S R
- Handling & Mailing Charges are added on the above listing

صفحة الإعلانات

عزيزي الباحث وصاحب العمل والمؤسسة تتيح لك الجمعية الجغرافية السعودية فرصة التعريف بإنتاجك العلمي وأجهزتك التي يمكن أن تخدم الجغرافيين والجغرافيا بأسعار رمزية.

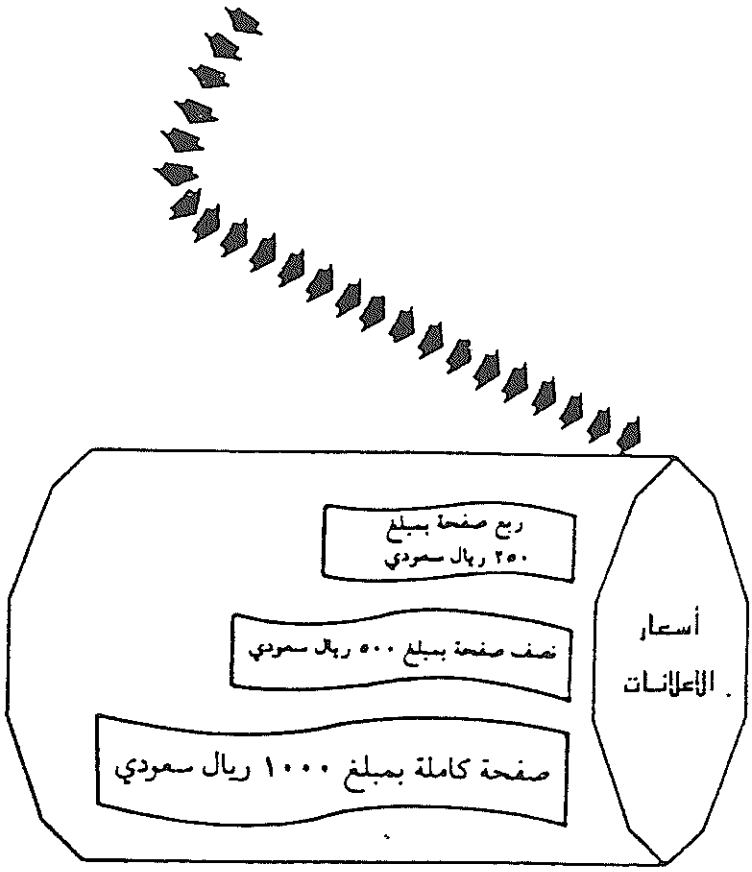

الإصدارات السابقة

١- نموذج لترقيم الكتابة العربية على الرموز في الخرائط العامة والطبوغرافية.	د. ناصر بن محمد عبدالله سلمى
٢- تقدير عدد سكان المدن السعودية الصغيرة باستخدام الصور الجوية.	د. خالد بن محمد العنقري
٣- الحرارة وتكاليف تمديد موسم إنتاج الطماطم في البيوت المحمية المكيفة في واحة الأحساء .	د. عبدالله بن أحمد سعد الطاهر
٤- The Utility of Sand Grain Size in Distinguishing Between Various Depositional Environments	د. عبدالحفيظ محمد سعيد سقا
٥- خصائص ومشكلات إنتاج الخضروات بالبيوت المحمية من وجهة نظر المزارعين في منطقة الرياض الإدارية.	د. عبدالله بن سليمان الحديثي
٦- الصناعات الغذائية في مدينة الرياض خصائصها الجغرافية ومستقبلها .	عبدالعزيز بن إبراهيم الحرة
٧- خدمات هواتف العملة في مدينة الرياض دراسة جغرافية في الخصائص والتوزيع	د. صبحي بن أحمد قاسم السعيد
٨- نمط توزيع محطات وقود السيارات في مدينة الرياض ، عام ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م	د. عبدالرحمن بن صادق الشريف
٩- تحلية مياه البحر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : دراسة جغرافية تحليلية.	د. خالد بن ناصر المديهيم
١٠- نوايا الهجرة والمفاضلات المكانية لطلبة الجامعة السعوديين.	د. محمد بن عبد العزيز القباني
١١- التحليل المكاني للخدمات التنموية في وادي تندحة – منطقة عسير	د. محمد مفرح شبلي القحطاني
	د. حسين سناف ريماوي
١٢- تعرج الأنهار والأودية – دراسة جيومورفولوجية تطبيقية لبعض الأودية الجافة في المملكة العربية السعودية.	د. عبدالله بن ناصر الوليعي
١٣- الأقاليم المناخية في المملكة العربية السعودية : تطبيق مقارن للتحليل التجمعي	أ.د. محمد بن عبدالله الجراش
١٤- دراسة التوسع العمراني في مدينة الرياض باستخدام الصور الجوية والمناظر الفضائية (٢٩٥٠-١٩٨٩م)	د. عيسى بن موسى الشاعر
١٥- الاستخدام الرأسي للأرض في المنطقة المركزية بمدينة جدة	د. عبدالحفيظ بن عبدالحكيم سمرقندي
١٦- Regional Evaluation of Food Systems in the Third World With Special Reference to Arab Countries.	د. صلاح الدين قرشي
١٧- التحليل التكراري لكميات الأمطار في منطقة القويعية بالمملكة العربية السعودية.	د. محمد عبدالله الصالح
١٨- نوعية وكفاءة مياه الري وأثرها في الأراضي الزراعية في واحة بيرين – المملكة العربية السعودية.	د. عبدالله بن أحمد الطاهر
١٩- جيومورفولوجية ملحة القصب بالمملكة العربية السعودية.	د. جودة فتحي التركماني
٢٠- الإنتقال السكني في مدينة الرياض : دراسة الاتجاهات والأسباب والخصائص	د. رشود بن محمد الخريف
٢١- احتمالات هطول الأمطار ودرجة الاعتماد عليها في المملكة العربية السعودية.	د. عبدالملك بن قسم السيد
٢٢- نحو منهج موحد في الجغرافيا التطبيقية " تصور مقترح ".	د. يحيى بن محمد شيخ أبو الخير
٢٣- الأشعة الشمسية القصيرة على سطح الأرض في المملكة العربية السعودية.	أ.د. محمد بن عبدالله الجراش
٢٤- العواصف الرملية والغبارية وأثرها في ترب الحقول الزراعية في واحة الأحساء بالمملكة العربية السعودية.	د. عبدالله بن أحمد الطاهر
٢٥- أنماط توزيع الأراضي في المنطقة المركزية لمدينة الرياض .	د. عبدالعزيز بن عبداللطيف آل الشيخ
٢٦- الخصائص الهيدروكيميائية ودرجة التحلل الكارستي في نبع عين الفيجة : سوريا.	د. محمد بن فائد حاج حسن
٢٧- تقييم طريقة الري بالرش المحوري : دراسة حالة في الجغرافيا الزراعية لمنطقة وادي الدواسر.	د. عبدالله بن سليمان الحديثي
٢٨- خصائص تربة الكثبان الرملية ومدى ملاءمتها للزراعة الجافة في واحة الأحساء بالمملكة العربية السعودية.	أ.د. عبدالله بن أحمد سعد الطاهر

- وزارة المالية والاقتصاد الوطني، (١٩٩٤م ، ١٤١٤هـ)، الكتاب الإحصائي السنوي، مصلحة الإحصاءات العامة، العدد الثلاثون، الرياض.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Business Monitor International Ltd. (1995), Saudi Arabia 1995-97: Annual Report On Government, Economy, the Busine Environment and Industry, with Forecasts through end-199 London.

- Carikci, Emin ,(1989), Countertrade Policies And Prospect For Cooperation Among Islamic Countries, Ankara .

- Middle East Economic Digest (MEED), (1990), Saudi Arabia Towards An Industrial Society, amember of EMAP PLC, MEE Profile number 5, EMAP Business Information Ltd., London.

- PennWell Publishing Co., (1994), International Petroleum Encyclopedia, U.S.A.

- Presley, J. R., (1984), Aguide to The Saudi Arabian Economy, Martin's Press, New York.

- United Nations Conference On Trade And Development Commodity Yearbook, (1990), United Nations, New York.

- Wilson, R., (1987), Gulf Trade and Finance, Alden Press, London.

للخارج، الإدارة الاقتصادية والبحوث، مطابع التريكي، الدمام.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (١٩٩٥م)، كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية لبلدان غربي آسيا لعام ١٩٩٤م، العدد ٨، الأمم المتحدة.

الهاجري، فريال محمد ، (١٤١٦هـ)، التنمية الاقتصادية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية : دراسة جغرافية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب للبنات، الدمام.

حنا، نسيم، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، مبادئ التسويق، دار المريخ للنشر، الرياض.

وزارة التخطيط، (١٤٠٠-١٤٠٥هـ/١٩٧٥-١٩٨٠م)، خطة التنمية الثالثة، الرياض .

وزارة التخطيط، (١٤١٠-١٤١٥هـ/١٩٩٠-١٩٩٥م)، خطة التنمية الخامسة، الرياض .

وزارة الزراعة والمياه ، (١٩٩٤/٩٣م ، ١٤١٤هـ)، الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، العدد الثامن، الرياض.

وزارة المالية والاقتصاد الوطني، إحصاءات التجارة الخارجية للسنوات ٩٦٥، ١٩٩٣م، ١٩٩٤م، مصلحة الإحصاءات العامة، الرياض .

وزارة المالية والاقتصاد الوطني، (١٣٩٥هـ)، التعداد العام للسكان لعام ١٣٩٤هـ، البيانات الأولية على مستوى المناطق الإدارية والإمارات التابعة، مصلحة الإحصاءات العامة، الرياض.

أهم المراجع :

أولاً : المراجع العربية :

- إبراهيم، عيسى علي، (١٩٩٥م)، الأساليب الكمية والجغرافيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الرويثي، محمد أحمد، (١٤١٦/١٩٩٦م)، الشخصية الجغرافية للمملكة العربية السعودية دراسة في الجغرافية الإقليمية، مكتبة التوبة، المدينة المنورة .
- الزوكة، محمد خميس، (١٩٩٥م)، الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- السيد، فاروق شاكر، (١٩٩٥م/١٤١٦هـ)، مساهمة رأس المال غير السعودي في قطاع الصناعة في المملكة العربية السعودية حتى نهاية عام ١٩٩٢، الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد ١٨٤، الكويت.
- الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، (١٩٩١م)، التقرير السنوي الخامس عشر، شركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض .
- الشريف، عبدالرحمن صادق، (١٤٠٥هـ ، ١٩٨٤م)، جغرافية المملكة العربية السعودية، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض.
- العليان، إبراهيم، والعومي عبدالله، (بدون تاريخ)، مؤشرات اقتصادية، الإدارة الاقتصادية والبحوث، الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية، مطابع المدوخل، الدمام .
- الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية، (١٩٩٠م -١٤١٠هـ)، التصدير

نسبتها ضئيلة بالنسبة للبترول والصناعات القائمة عليه . وهنا يبرز سؤال هام وخطير في آن واحد وهو : ماذا عن مستقبل التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية في حال نضوب البترول ؟

المنتجة، لما يترتب على ذلك من زيادة كمية ونوعية السلع المصدرة يقابلها خفض كمية ونوعية السلع المستوردة . وليس من الصعب تحقيق ذلك نتيجة لتوافر رؤوس الأموال اللازمة من ناحية، وتمتع قطاع الصناعة بالخبرة والإدارة وأساليب التسويق والتقنية التي اكتسبها من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعات البتروكيماوية من ناحية أخرى.

ويلاحظ من تتبع العلاقة بين التوزيع الجغرافي للصادرات السعودية والواردات تصدر الدول الأسيوية غير العربية والإسلامية باقي دول العالم من حيث قيمة صادرات المملكة إليها (٣٧,٩٪)، وتتراجع إلى المركز الثالث من حيث قيمة واردات المملكة منها (٢٣,٦٪). وبينما تأتي دول أوربا الغربية في المركز الثاني من حيث قيمة صادرات المملكة إليها (٢٣٪)، تتبوأ مكان الصدارة من حيث قيمة واردات المملكة من الأسواق العالمية (٣٩,٥٪). وتأتي دول العالم الجديد في المركز الثالث بين دول العالم من حيث قيمة صادرات المملكة إليها (٢٢,٦٪)، وفي المركز الثاني من حيث قيمة واردات المملكة منها (٢٥,١٪). بينما تحتل الدول العربية والإسلامية المركز الرابع من حيث قيمة الصادرات والواردات (١٥,١٪ ، ١٠,١٪ على التوالي). وتتراجع كل من الدول الأفريقية غير العربية والإسلامية ودول أوربا الشرقية إلى المركزين الخامس (١٪) والسادس (٠,٠١٪) من حيث قيمة الصادرات والواردات للمملكة منها وإليها على التوالي، والعكس بالنسبة لدول شرق أوربا (المركزان السادس ٠,٧٪، والخامس ٠,٢٪ على التوالي).

وأخيراً يمكن اعتبار البترول ومنتجاته عماد التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية بالرغم من وجود ثروات معدنية أخرى منتشرة في أجزاء المعمورة إلا أن

وأجهزة أوربية في وقت مبكر جعل من الضرورة الاستمرار في استيراد قطع الغيار وأجزاء لمعدات تم تصنيعها تحت مواصفات خاصة بالشركات الأوربية الكبرى. وهنا يجب إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للواردات السعودية كي لا تستقطب منطقة معينة من العالم أو مجموعة من الدول النسبة الأكبر من الواردات السعودية، لذا لابد من إيجاد قانون يحد من نسبة الوارد من أي دولة، وإن كان هناك مجموعة من المتغيرات تتحكم في رفع أو خفض نسبة السلع الواردة من أي دولة والتي أهمها : قرب أو بعد مناطق الإنتاج عن الأسواق السعودية، ونوعية السلع المستوردة وقدرتها على تحمل النقل لمسافات بعيدة أو قصيرة، مدى تطور وسائل النقل وتوافرها، تذبذب الأسعار والعروض المقدمة، ونوع العلاقات الاقتصادية القائمة بين البلدين.

وشكلت أهم الواردات السعودية التي تجاوزت قيمة كل منها ١٠ ملايين ريال سعودي سيارات النقل العام والخاص بقيمة ٩٩٢٥ مليون ريال أي مايكون ٩,٤٠٪ من جملة قيمة الواردات السعودية عام ١٩٩٣م، يليها السيارات المدرعة وأجزاء الطائرات العسكرية والأسلحة النارية بقيمة ٥٨٢٠ مليون ريال تقريباً ؛ أي مايوازي ٥,٥١٪، ثم اللحوم بأنواعها بقيمة ٢٢٠٨ مليون ريال بنسبة ٢,٠٩٪ من القيمة الإجمالية للواردات السعودية بصفة عامة، وبنسبة ٢٠٪ من القيمة الإجمالية للمواد الغذائية المستوردة عام ١٩٩٣م.

وبتطبيق مقياس جيبس مارتن للتنوع لقياس مدى التنوع في الصادرات والواردات السعودية، وجد أن هناك تركزاً في الصادرات السعودية (٠,١٦) – لسيطرة المنتجات المعدنية – وتنوعاً في الواردات (٠,٨٥) عام ١٩٩٣م. وهذا يعكس حقيقة مؤداها ضرورة تنمية قطاع الصناعة السعودية غير النفطية بتنويع السلع

التي تصدر إليها المملكة (١٥٠دولة) تفوق في عددها الدول التي تستورد منها (١٢٢ دولة)، وبمعنى آخر فإن التوزيع الجغرافي للصادرات السعودية أكثر اتساعاً من التوزيع الجغرافي للواردات السعودية ، وهذا سلاح ذو حدين حد إيجابي يكمن في اتساع المساحة الجغرافية التي تغطيها صادرات المملكة مما يؤمن لها حماية سياسية اقتصادية ، والآخر سلبي عكس الأول بالنسبة للواردات.

ولوحظ من التوزيع الجغرافي للصادرات السعودية أن البترول السعودي يغطي معظم دول العالم، وتتفاوت نسبة تصديره من دولة لأخرى أو من قارة لأخرى وفقاً للعلاقات الاقتصادية القائمة بين البلدين والمعتمدة على تبادل المنفعة العامة. حيث استطاعت المملكة بعد مرور نصف قرن من الزمن على اكتشاف النفط – في الثلاثينات – أن توسع نشاطها التجاري ليشمل جميع القارات، وأن تقيم علاقات تجارية مع عدد كبير من دول العالم. وقد احتلت الدول الأسيوية غير العربية والإسلامية المركز الأول بين مجموعات الدول التي تصدر المملكة لها ؛ حيث صدرت إليها مانسبته ٣٧,٩٠٪ من جملة قيمة الصادرات السعودية عام ١٩٩٣م، ويرجع ذلك إلى سياسة الأسعار والعلاقات الاقتصادية القائمة بين البلدين .

وتبين من تتبع التوزيع الجغرافي للواردات السعودية احتلال دول غرب أوربا المركز الأول بين مناطق العالم التي تستورد منها المملكة، حيث صدرت إلى الأسواق السعودية مانسبته ٣٩,٥٪ من القيمة الإجمالية لواردات المملكة العالمية عام ١٩٩٣م، أي أكثر من ثلث قيمة السلع المستوردة من دول العالم، وربما يرجع ذلك إلى قرب المسافة وسهولة اتصال المملكة بدول غرب أوربا، بالإضافة إلى ثقلها الاقتصادي الكبير الناتج عن تقدمها الحضاري والتكنولوجي، كذلك استيراد معدات

سعودي ؛ أي مايكون ٩٩,٥٪ من القيمة الإجمالية للصادرات السعودية عام ١٩٦٥م، ثم زادت الكميات المصدرة بعد ذلك، وبلغت قيمتها ١٤٥٥٠٥ مليون ريال أي مايكون ٩٢٪ تقريباً من جملة الصادرات السعودية عام ١٩٩٣م، ويرجع ذلك إلى سيطرة البترول الخام ومشتقاته على تجارة المملكة ؛ إذ يعد أهم السلع التي تتألف منها الصادرات السعودية حيث بلغت الكميات المصدرة منه ٧٩٨١ ألف برميل أمريكي يومياً عام ١٩٩٣م ، بعد أن كانت ١٢٤٧ ألف برميل أمريكي يومياً عام ١٩٦٠م، بزيادة مقدارها ٥٤٠٪ خلال فترة ٣٣ عاماً **(Penn Well Publishing Co., op. cit., p.29)** . وقد ساعد على تزايد الكميات المصدرة منه وارتفاع قيمتها جودة النفط السعودي مما جعله سلعة مطلوبة في الأسواق العالمية نتيجة لشهرته الواسعة.

وتتصدر الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية (السلع الرأسمالية) السلع التي تتألف منها الواردات السعودية، حيث بلغت قيمة المستورد منها ٤٥٥ مليون ريال تقريباً، وهو مايكون ٢٦,٨٩٪ من جملة الواردات السعودية عام ١٩٦٥م، ثم زادت الكميات بعد ذلك وبلغت ٤٤٤٣٣ مليون ريال وهو مايمثل ٤٢,٠٧٪ من القيمة الإجمالية للواردات السعودية عام ١٩٩٣م، وهي نتيجة حتمية لمسايرة خطط التنمية الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق نهضة شاملة في كافة الميادين والمرافق العامة والخاصة. وهنا يأتي دور البديل، لماذا لاتقوم الدولة السعودية بتصنيع هذه الآلات والمعدات مادامت تتصدر وارداتها، وتملك من رأس المال واليد العاملة الوطنية والمستوردة مايمكنها من تحقيق هذا الهدف ؟

ومن تتبع التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات السعودية نجد أن الدول

الخاتمة :

نستخلص من الدراسة السابقة تزايد قيمة التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية، فبعد أن كانت ٣١١٦ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٠م أصبحت ٤٥٥٢١ مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٨م، وبذلك زاد حجم تجارة المملكة الخارجية بنسبة ١٣٦١ خلال ١٨ عاماً. وفي السنة الأخيرة – ١٩٨٨م – شكل حجم التجارة الخارجية للمملكة نحو ٢٩,١١٪ من جملة قيمة التجارة الخارجية لأهم الدول العربية (مصر، الإمارات، العراق، الجزائر، ليبيا، الكويت) البالغ ١٥٦٣٧٦ مليون دولار أمريكي، وبذلك احتلت المملكة المركز الأول بين الدول العربية من حيث قيمة التجارة الخارجية عام ١٩٨٨م، مما يظهر دورها البارز في مجال التجارة الدولية وخاصة على مستوى العالمين العربي والإسلامي .

ويلاحظ من تتبع تطور حجم تجارة المملكة الخارجية لعامي ١٩٦٥-١٩٩٣م، إن معدل الزيادة في الواردات السعودية (٦١٤٢٪) يفوق بكثير معدل الزيادة في الصادرات (٢٥٥٣٪) خلال الفترة قيد الدراسة، ويرجع ذلك بطبيعة الأمر إلى الزيادة الطبيعية لسكان المنطقة، المقترنة بالزيادة في عائدات البترول، رافقها زيادة في القوة الشرائية للسكان، وتزامن معها نهضة عمرانية شهدتها جميع أرجاء البلاد، ومازالت تشهدها حتى الآن، تطلبت استيراد الآلات والأدوات والمواد اللازمة لذلك .

وتتصدر المنتجات المعدنية (المعادن الفلزية واللافلزية) باقي السلع السعودية المصدرة إلى الأسواق العالمية – حيث إن موارد الثروة الأخرى لاتشكل نسبة تذكر في تجارة المملكة الخارجية – فقد بلغت قيمة المصدر منها ٥٩٥٢ مليون ريال

٦- الدول الإفريقية غير العربية والإسلامية :

تأتي الواردات السعودية من الدول الأفريقية غير العربية والإسلامية في المرتبة الأخيرة - شكل رقم (٩) - لضآلة حجم الواردات واقتصارها على عدد محدود من السلع التي تحتاج إليها الأسواق السعودية، والتي تقتصر على مساهمة عدد محدود من الدول لايتجاوز ١٤ دولة أهمها غانا، ساحل العاج، أثيوبيا، كينيا، تنزانيا، ملاوي، سوازي لاند.

وقد بلغت قيمة المستورد منها ٢٣٨ مليون ريال تقريباً بنسبة ٠,٢٣٪ من القيمة الإجمالية للواردات السعودية عام ١٩٩٣م، بعد أن كانت نحو ٣٥ مليون ريال بما يوازي ٢,١٪ تقريباً من القيمة الإجمالية للواردات السعودية عام ١٩٦٥م، ويرجع انخفاض النسبة الأولى عن الثانية (- ١,٨٥) - بالرغم من ارتفاع القيمة إذ حققت زيادة مقدارها ٥٨٠٪ - إلى زيادة قيمة السلع المستوردة من دول أخرى.

وتقل نسبة الواردات السعودية من جميع الدول الأفريقية غير العربية والإسلامية عن ٠,٥٪ وتصل النسبة أعلاها في دولة سوازي لاند حيث بلغت قيمة ما استورد منها ١٢٣ مليون ريال بواقع ٠,١٢٪ من جملة قيمة الواردات السعودية عام ١٩٩٣. وبلغ عدد أهم الواردات السعودية التي تجاوزت قيمتها ١٠ ملايين ريال، والتي اقتصرت على دولة سوازي لاند - ثلاث سلع بنسبة ٥٤,٧٢٪ من جملة قيمة الواردات السعودية من دول أفريقيا غير العربية والإسلامية، وتألفت من الفاكهة مثل البرتقال (٤٠,٧٠٪)، العنب الطازج (٦,٣٠٪)، التفاح (٧,٧٢٪) من جملة الواردات السعودية من هذا النطاق عام ١٩٩٣م.

الحديد، بولي إثيلين، كلوريد بولي فنيل، الأدوية، أجهزة تكييف وأجهزة إرسال واستقبال، ملابس، منتجات ورقية، إطارات مستعملة، عوازل للحرارة، موصلات كهربائية، بلاط ومنتجات خزفية وصحية، أصباغ ومواد تلوين، مواسير وأنابيب من المنيوم ... وغير ذلك.

٥- دول أوربا الشرقية :

تأتي الواردات السعودية من دول أوربا الشرقية في المرتبة الخامسة - شكل رقم (٩) - حيث بلغت قيمتها ٦٩٦ مليون ريال بنسبة ٠,٦٦٪ من جملة قيمة الواردات السعودية عام ١٩٩٣ بعد أن كانت ٤٣ مليون ريال بنسبة ٢,٥٥٪ عام ١٩٦٥م ؛ أي أنها حققت زيادة مقدارها ١٥١٤٪ بالرغم من الفرق بين النسبتين مقداره -١,٩٪ خلال الفترة المشار إليها (١٩٦٥-١٩٩٣).

وتقل نسبة الواردات السعودية من جميع دول أوربا الشرقية عن ٠,٥٪ وتصل النسبة أعلاها في دولة روسيا الاتحادية والتشيكيا حيث بلغت قيمة ما استورد منهما ١٤٦، ١٥١ مليون ريال على الترتيب وبواقع ٠,١٤٪ من جملة الواردات السعودية لكل منها عام ١٩٩٣م. وتتمثل أهم الواردات السعودية الرئيسة من دول أوربا الشرقية - التي تجاوزت قيمتها ١٠ ملايين ريال - أربع سلع فقط بنسبة ١٣,٢٩٪ من جملة السلع المستوردة عام ١٩٩٣م مما يدل على كثرتها وتشعبها وصغر قيمتها، وهي تتألف من الأبقار (٤,٨٦٪)، الأسمنت (٢,٤٧)، الخشب الميرانتي الأحمر (٣,٧٠٪)، ألواح الخشب متعاكس من الأخشاب الاستوائية (٢,٢٦٪) من جملة قيمة الواردات السعودية من دول شرق أوربا والتي جميعها من دولة رومانيا عدا الأسمنت من بلغاريا.

٠,٠٥٪ من جملة قيمة الواردات السعودية عام ١٩٦٥م.

وقد شملت أهم الواردات السعودية من الدول العربية والإسلامية – السلع التي تجاوزت قيمتها ١٠ ملايين ريال وشكلت نسبتها ٥٣,٧٥٪ من جملة قيمة السلع المستوردة من العالمين العربي والإسلامي عام ١٩٩٣م – اللحوم بأنواعها (١١٧٤ مليون ريال) بنسبة ١٠,٥٨٪، كاثودات أقطاب وقطاعاتها من النحاس النقي (٤٧٩ مليون ريال) بواقع ٤,٣٢٪، قضبان وعيدان وأشكال من ألمنيوم خالص (٤١٥ مليون ريال) مايوازي ٣,٧٤٪، حمض الفوسفوريك (١٨٣ مليون ريال) بنسبة ١,٦٥٪، البرتقال (١٨٢ مليون ريال) بواقع ١,٦٤٪، زيت النخيل (١٨٢ مليون ريال تقريباً) بنسبة ١,٦٤٪، طماطم (١٤٦ مليون ريال تقريباً) مايكون ١,٣١٪، خشب متعاكس به طبقة من الأخشاب الاستوائية (١٣٩ مليون ريال) بنسبة ١,٢٥٪، قضبان وعيدان مشغولة من حديد سهل القطع والتشكيل (١٣٢ مليون ريال تقريباً) بواقع ١,١٩٪، سبائك غير قابله للصدأ (١٢٠ مليون ريال تقريباً) بنسبة ١,٠٨٪ من القيمة الإجمالية للواردات السعودية من الدول العربية والإسلامية عام ١٩٩٣م، يليها السلع التي تقل نسبتها عن ١٪ والتي يصل عددها إلى أكثر من ٩٢ سلعه تتجاوز قيمة كل منها ١٠ ملايين ريال سعودي، وأهمها المواد الغذائية كالبن والشعير والقمح والأرز والبصل اليابس والخس والبطاطس واليوسفي والتفاح والمانجو والليمون والعنب الطازج والمجفف والبطيخ الأصفر والمشمش والكرز والفول والعدس والفستق وزيت الذرة الخام وصلصة الطماطم والعسل الطبيعي، الأسمنت، الأخشاب الاستوائية، السبائك، صفائح من النحاس النقي، أجهزة تلفاز ملون، السجاد والبسط والموكيت، خامات الحديد، أحجار كريمة، بلاط، قضبان وعيدان من

إطارات جديدة، أشرطة ممغنطة، ألعاب للأطفال، أنابيب ومواسير من الحديد أو الصلب أو النيكل، آلات حفر المعادن، أجزاء ولوازم لأجهزة استنساخ الصور، أجهزة ضبط وتوزيع التيار الكهربائي، محولات، مصاعد وروافع للأشخاص والبضائع، أجهزة للتصوير السينمائي، أسلاك شائكة، خامات الألنيوم، أثاث خشبي للمكاتب، أزهار وأوراق وثمار اصطناعية، تجهيزات صحية خزفية، براغي وصواميل ملولبة من الحديد أو الصلب، مضادات حيوية، محركات، أدوات منزلية من الصلب المقاوم للصدأ، أنابيب حديدية تستعمل في خطوط نقل البترول أو الغاز... وغير ذلك.

٤- الدول العربية والإسلامية :

تتفق كل من الواردات والصادرات السعودية من وإلى الدول العربية والإسلامية في المرتبة، حيث تحتل المرتبة الرابعة بالرغم من أن نسبة الصادرات السعودية للدول العربية والإسلامية – ٧٨٪ من جملة قيمة تجارة المملكة الخارجية مع الدول العربية والإسلامية – تتجاوز ضعف الواردات السعودية من دول هذه المنطقة عام ١٩٩٣م – ٣٢٪ من جملة قيمة تجارة المملكة الخارجية مع الدول العربية والإسلامية – وقد بلغت قيمة الواردات السعودية من هذه المنطقة نحو ١١٠٩٩ مليون ريال بنسبة ١٠,٥١٪ من جملة الواردات السعودية عام ١٩٩٣م بعد أن كانت ٤٣٨ مليون ريال عام ١٩٦٥م تقريباً بنسبة زيادة مقدارها ٢٤٣٤٪ شكل رقم (٩).

وتتصدر تركيا الدول العربية والإسلامية المصدرة إلى المملكة السعودية، حيث بلغت قيمة المستورد منها ٢٢٨٥ مليون ريال ، وهو مايوازي ٢٠,٦٪ من جملة قيمة الواردات السعودية من دول هذه المنطقة ، ٢,٢٪ من جملة قيمة الواردات السعودية من دول العالم المختلفة عام ١٩٩٣م، بعد أن كانت٨٣٠ ألف ريال بواقع

وتأتي كل من كوريا الجنوبية والصين الشعبية بعد اليابان بواقع ٢,٦٧٪ (٢٨١٩ مليون ريال)، ٢,٢٣٪ (٢٣٥٧ مليون ريال) عام ١٩٩٣م على التوالي.

وتألفت أهم الواردات السعودية من الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية – السلع التي تجاوزت قيمتها ١٠ ملايين ريال، وشكلت نسبتها ٤٨,٤٨٪ من جملة قيمة السلع المستوردة من هذا النطاق من العالم عام ١٩٩٣م – سيارات النقل العام والخاص (٤١٣٧ مليون ريال) بنسبة ١٦,٥٧٪، صناعات النسيج المتنوعة (١٦٢٧ مليون ريال) بواقع ٦,٥٢٪ ، الإطارات المستعملة (٥٢٩ مليون ريال تقريباً) مايوازي ٢,١٢٪، الأرز البسمتي (٥٢٤ مليون ريال) بنسبة ٢,١٠٪، أجهزة التلفاز الملون (٣٧٤ مليون ريال) بواقع ١,٥٠٪، ساعات يد (٣٢١ مليون ريال) بنسبة ١,٢٩٪، أجهزة مساعدة للمراجل البخارية (٢٩٠ مليون ريال تقريباً) مايكون ١,١٦٪، لفائف من حديد (٢٨٩ مليون ريال) بنسبة ١,١٦٪ من جملة قيمة الواردات السعودية من الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية عام ١٩٩٣م، يليها السلع التي تقل نسبتها عن ١٪ والتي يصل عددها إلى أكثر من ١٢٠ سلعه تتجاوز قيمة كل منها ١٠ ملايين ريال سعودي، وأهمها المواد الغذائية كالشاي الأسود والأرز والسكر البللوري والذرة الصفراء، اللحوم والتونة المعلبة، والبصل والثوم، السجائر، المانجو والموز، الأجهزة الكهربائية المنزلية كالمكيفات والمكوى والمكانس والغسالات والثلاجات والطواحين والخلاطات والعصارات المنزلية وآلات الخياطة والثريات والترامس وأجهزة الإنارة وآلات التصوير وأجهزة الإرسال والاستقبال كالفيديو والمسجلات والراديو والهاتف والهوائيات (الأريل)، حقائب ومحافظ وصناديق وشنط وأحذية جلدية، أسمنت، مراوح للطائرات العسكرية ومحركات للطائرات والطائرات العمودية،

سلعة تتجاوز قيمة كل منها ١٠ ملايين ريال سعودي، وأهمها المواد الغذائية كالأرز الأمريكي والدقيق والسميد وبذور البرسيم وحب الهال والأجبان والألبان وزيت الذرة والنخيل والتفاح والموز والعنب، والأجهزة الكهربائية كأجهزة إرسال واستقبال والتشخيص وتكييف الهواء وآلات الطباعة والأفران والثلاجات والفريزرات والمواقد والغسالات، محركات للطائرات، مضخات للسوائل، معدات طبية، أدوية، إطارات مستعملة، أثاث للمنازل والمكاتب خشبي ومعدني، آلات ومضخات للزراعة والتشجير، أجهزة ترشيح المياه والغازات، أنابيب حديدية تستعمل في خطوط نقل البترول، أجهزة ضبط وتوزيع وعزل ووصل وقطع التيار الكهربائي، أنابيب ومواسيرمن الحديد أو الصلب وغير ذلك.

٣- الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية :

تأتي الواردات السعودية من الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية في المركز الثالث شكل رقم (٩)، حيث بلغت قيمتها ٢٤٩٧٥ مليون ريال بنسبة ٢٣,٦٥٪ من القيمة الإجمالية للواردات السعودية عام ١٩٩٣م بعد أن كانت ٢٢٩ مليون ريال بنسبة ١٣,٥٪ عام ١٩٦٥م ؛ أي أنها حققت زيادة في الفرق بين النسبتين مقدارها ١٠٪.

وتتصدر اليابان الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية من حيث قيمة الواردات السعودية، وقد بلغت قيمة المستورد منها ١٣٣٢٦ مليون ريال، وهو مايوازي ١٢,٦٢٪ من جملة قيمة الواردات السعودية عام ١٩٩٣م بعد أن كانت ١٢٥ مليون ريال بواقع ٧,٣٨٪ من جملة قيمة الواردات السعودية من دول العالم عام ١٩٦٥م.

سلعاً ومنتجات متنوعة إلى المملكة السعودية - فمنذ عام ١٩٧٠م حتى الآن اعتُبرت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان المصدّرين الأساسيين للمملكة (**John Presley, op. cit., p.91**) حيث بلغت قيمة المستورد منها نحو ٣٣٧ مليون ريال وهو مايوازي ١٩,٩٥٪ من جملة قيمة الواردات السعودية عام ١٩٦٥، ثم ارتفعت قيمة المستورد منها لتصل إلى ٢١٧٢٦ مليون ريال بواقع ٢٠,٥٧٪ من جملة قيمة الواردات السعودية من دول العالم المختلفة عام ١٩٩٣م.

وقد شملت أهم الواردات السعودية من دول العالم الجديد - السلع التي تجاوزت قيمتها ١٠ ملايين ريال، وشكلت نسبتها ٦٣,١٨٪ من جملة قيمة السلع المستوردة من هذا الجزء من العالم عام ١٩٩٣م - سيارات النقل العام والخاص (٤٠٥٢ مليون ريال تقريباً) بنسبة ١٥,٢٦٪، المعدات الحربية العسكرية من سيارات مدرعة وأجزاء للطائرات والأسلحة النارية (٣١١٠ ملايين ريال) بواقع ١١,٧٢٪، اللحوم الحمراء والبيضاء (٥٩٦ مليون ريال) مايوازي ٢,٢٥٪، الشعير (٤٤٤ مليون ريال) بنسبة ١,٦٧٪، المنتجات الورقية المتنوعة (٤٢٢ مليون ريال) بواقع ١,٥٩٪، مضاغط هوائية تستعمل في أجهزة التبريد (٤٠٢ مليون ريال) بنسبة ١,٥١٪، السجائر (٣٢٣ مليون ريال) مايكون ١,٢٢٪، توربينات هيدروليكية (٣٠٢ مليون ريال) بنسبة ١,١٤٪، صناعات النسيج المتنوعة (٢٩٨ مليون ريال) بواقع ١,١٢٪، خامات الحديد (٢٨٠ مليون ريال تقريباً) بنسبة ١,٠٥٪، أجزاء للالات غير الكهربائية (٢٧١ مليون ريال تقريباً) بواقع ١,٠٢٪، ثم ذرة صفراء (٢٦٩ مليون ريال) بنسبة ١,٠١٪ من جملة قيمة الواردات السعودية من دول العالم الجديد عام ١٩٩٣م، يليها السلع التي تقل نسبتها عن ١٪ والتي يصل عددها إلى أكثر من ١٨٠

معطرة، عطور ومياه توالیت، شامبو وصابون ومطهرات، محركات للطائرات، مستحضرات للتجميل، آلات طباعة، أنابيب ومواسير من حديد أو صلب، صمامات تخفيض الضغط، بوليمرات إثيلين، بولي إثيلين، ثالث فوسفات الصوديوم، مجالي ومغاسل وتجهيزات صحية خزفية، أسمنت وخرسانة، خيوط جراحية، سجائر، أجهزة أشعة سينية، مفاصل اصطناعية، نظارات شمسية، عدادات كهربائية، أجهزة وأدوات للقياس والمراقبة والفحص، زيوت النفط، مواسير وأنابيب وأشكال من حديد أو نحاس، زنك خام غير مخلوط، معاجين الأسنان، محضرات مركزة للأعلاف، أجهزة الإشارات الكهربائية، رقائق من ألمنيوم، مصاعد وناقلات هوائية وروافع للأشخاص والبضائع، مراوح جدران، أفلام أشعة إكس، منتجات خزفية، أجهزة وأدوات لقياس جريان أو تدفق السوائل، أجهزة وزن الأفراد والأطفال الرضع والموازين المنزلية، مبيدات أعشاب ضارة، خلاطات للخرسانة أو البلاط..... وغير ذلك.

٣- دول العالم الجديد :

احتلت الواردات السعودية من دول العالم الجديد المركز الثاني شكل رقم (٩)، حيث بلغت قيمتها ٢٦٥٤٧ مليون ريال بنسبة ٢٥,١٤٪ من جملة قيمة الواردات السعودية عام ١٩٩٣م بعد أن كانت نحو٣٧٠ مليون ريال عام ١٩٦٥م بنسبة زيادة مقدارها ٧٠٧١٪ وهي أعلى نسبة زيادة سجلتها الواردات السعودية من منطقة محددة من العالم، ويرجع ذلك إلى عظم الكميات المستوردة من سيارات النقل العام والخاص، والسيارات المدرعة الحربية، وأجزاء الطائرات العسكرية، والأسلحة النارية إذ شكلت معاً مانسبته ٢٦,٩٨٪ من جملة واردات المملكة من دول العالم الجديد عام ١٩٩٣م.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم دول العالم الجديد التي تصدر

وشكلت أهم الواردات السعودية من دول أوربا الغربية – السلع التي تجاوزت قيمتها ١٠ ملايين ريال – مانسبته ٤٦,٢٧٪ من جملة قيمة السلع المستوردة من هذا الجزء من العالم عام ١٩٩٣، وتمثلت في السيارات المدرعة والطائرات العسكرية والأسلحة النارية وأجزائها (٢٦٠٢ مليون ريال) بنسبة ٦,٢٤٪، الأحجار الكريمة والحلي والمجوهرات (٢٥٥٤ مليون ريال تقريباً) بواقع ٦,١٢٪، سيارات النقل العام والخاص (١٧٣٦ مليون ريال) مايوازي ٤,١٦٪، الشعير (١٣٦٩ مليون ريال) بنسبة ٣,٢٨٪، الأدوية (١٢٩٣ مليون ريال) بواقع ٣,١٠٪، أجزاء الطائرات المعدة للأغراض غير العسكرية (٧٣٤ مليون ريال) بنسبة ١,٧٦٪، أجزاء الآلات غير الكهربائية (٦٠٩ ملايين ريال) بنسبة ١,٤٦٪، وصناعات النسيج (٥٦٥ مليون ريال) بنسبة ١,٣٦٪، الألواح والأثاث الخشبي (٤٩٥ مليون ريال تقريباً) بواقع ١,١٩٪، مفاتيح عزل ووصل وقطع وتقوية التيار الكهربائي (٤٧٣ مليون ريال تقريباً) بنسبة ١,١٣٪ من جملة قيمة الواردات السعودية من دول العالم الجديد عام ١٩٩٣م، يليها السلع التي تقل نسبتها عن ١٪ والتي يصل عددها إلى أكثر من ١٦٠ سلعة تتجاوز قيمة كل منها ١٠ ملايين ريال سعودي، وأهمها المواد الغذائية كاللحوم والألبان والأجبان والسكر البلوري والشاي الأسود والقهوة (النسكافيه) والبطاطس والبيرة الخالية من الكحول، والمنتجات الورقية، لفائف وخامات من الحديد، الإطارات المستعملة، ساعات اليد، أحجار من الرخام، ثريات وأجهزة إنارة، المركبات العضوية، الآت غزل ونسج، المحركات الكهربائية، أجزاء للتوربينات الهيدروليكية وأجزاء وأجهزة ناقلة للشبكة وأجهزة إرسال واستقبال، أجهزة تبريد وتدفئة، بلاط ومكعبات ملمعة وأحجار تبليط ورصف الطرق، محضرات كيماوية، مضخات سوائل، مساحيق

وتمثل المواد الغذائية أهم ما استوردته المملكة من فرنسا عام ١٩٩٣م، إذ بلغت قيمة ما استوردته من الدجاج المثلج نحو ٣٠٠ مليون ريال بنسبة ٦,٩٪ من جملة واردات المملكة من فرنسا، يليها الأسلحة النارية (٢٠٠مليون ريال) بنسبة ٤,٦٪، ثم الشعير وإطارات السيارات (١٠٠مليون ريال لكل منها) بما يوازي ٢,٣٪ من الإجمالي (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٩٩٣م؛ **Business Monitor International Ltd., op. cit., p.97**).

ويعد الشعير من أهم واردات المملكة من دول أوربا الغربية، إذ بلغ إجمالي قيمة ما استورد منه نحو ١٣٦٩ مليون ريال بنسبة ٧٣,٦٢٪ من إجمالي واردات المملكة من الشعير(١٨٦٠ مليون ريال تقريباً)، كما يمثل ٨٠٪ من جملة واردات المملكة من دول أوربا الغربية الغذائية، ١٢,٧٠٪ من إجمالي واردات المملكة الغذائية عام ١٩٩٤م (وزارة المالية والاقتصاد الوطني،١٩٩٤، إحصاءات التجارة الخارجية).

وتعد المحركات المختلفة من أهم المنتجات التي تحصل عليها المملكة من دول أوربا الغربية. وقد بلغ قيمة ما استوردته المملكة من الطائرات والمحركات والسيارات والشاحنات من كل من المملكة المتحدة وألمانيا نحو ١١٥٠ مليون ريال بنسبة ٢,٧٦٪ من القيمة الإجمالية لواردات المملكة من دول أوربا الغربية عام ١٩٩٣م . وقد بلغت قيمة واردات المملكة من إنجلترا (الطائرات والمحركات) ٥٥٠ مليون ريال بواقع ٤,٧٪ من جملة واردات المملكة من إنجلترا عام ١٩٩٣م، يليها المحاريث والآلات الزراعية (٢٨٠ مليون ريال) بنسبة ٢,٤٪، ثم سبائك الذهب والأدوية (٢٠٠ مليون ريال وبنسبة ١,٧٪ لكل منها).

وبلغت قيمة السلع المهمة التي استوردتها المملكة من ألمانيا (سيارات، شاحنات، محركات طائرات، أدوات غير كهربائية) ٨٠٠ مليون ريال عام ١٩٩٣م بواقع ٢٠٠ مليون ريال لكل منها وبما يوازي ٢,٧٪ من جملة واردات المملكة من ألمانيا.

وتعد صفائح الألمنيوم، الذهب والمجوهرات، الأثاث، الصمامات أهم واردات المملكة من السلع الإيطالية، إذ بلغت قيمة ما استوردته منها ٤٠٠ مليون ريال بواقع ١٠٠ مليون ريال لكل منها وبنسبة ١,٩٪ من جملة قيمة واردات المملكة من بريطانيا عام ١٩٩٣م.

جدول رقم (٧)

تطور قيمة الواردات السعودية من دول أوربا الغربية المهمة خلال العامين ١٩٦٥ ، ١٩٩٣م(١)

(القيمة بالألف ريال سعودي)

الدولة	١٩٦٥		١٩٩٣	
	القيمة	٪	القيمة	٪
انجلترا	١٤٧١٧٨	٢٦,٢٩	١١٦٥٤٥٨٤	٢٩,٧٥
ألمانيا الغربية	١٠١٥٧٧	١٨,١٥	٧٤٠٥٤٨٩	١٨,٩٠
إيطاليا	٩٧٧٠٤	١٧,٤٦	٥٣٤٥١٩٠	١٣,٦٤
فرنسا	٥٥٨٥١	٩,٩٨	٤٣٤٩٠٠٥	١١,١٠
سويسرا	١٠٨١٠	١,٩٣	٣٩٠٧٠٨٩	٩,٩٧
بلجيكا	٥٨٧٣٤	١٠,٤٩	١٩٩٥٧٦٦	٥,٠٩
هولندا	٧٧٣٨٩	١٣,٨٣	١٨٢٢٤٣٠	٤,٦٥
السويد	١٠٢١٧	١,٨٣	١٤٦٤٨٣٦	٣,٧٤
أسبانيا	٢٨٣	٠,٠٥	١٢٢٩١٦٠	٣,١٤
الجملة	٥٥٩٧٤٣	١٠٠	٣٩١٧٣٥٤٩	١٠٠

(١) الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على النشرات الإحصائية لوزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مرجع سبق ذكره.

١- الواردات السعودية من دول أوربا الغربية :

احتلت الواردات السعودية من دول أوربا الغربية المركز الأول - أنظر شكل رقم (٩) -، حيث بلغت قيمتها ٤١٧٠٠ مليون ريال بنسبة ٣٩,٥٪ تقريباً من القيمة الإجمالية للواردات السعودية عام ١٩٩٣م بعد أن كانت ٥٧٤ مليون ريال عام ١٩٦٥م، وقد بلغت نسبة الزيادة ٧١٥٩٪؛ أي أن الواردات السعودية من دول أوربا الغربية قد تضاعفت أكثر من سبعة آلاف مرة خلال الفترة قيد الدراسة، ويرجع ذلك إلى حاجة المملكة إلى العديد من السلع والخامات التي تنتجها دول أوربا الغربية.

يتضح من تتبع أرقام (جدول رقم ٧) والشكل رقم (٨) أن الدول الأوربية التسع المذكورة تستأثر بمعظم واردات المملكة من دول أوربا الغربية، حيث بلغت نسبة الوارد منها ٩٧,٤٥٪، ٩٣,٩٤٪ من جملة واردات المملكة من دول أوربا الغربية، وكذلك ٣٣,١٣٪، ٣٧,١٪ من جملة واردات المملكة من دول العالم المختلفة عام ١٩٦٥م، ١٩٩٣م على الترتيب. وتعد انجلترا ثم ألمانيا العميلين الأولين اللذين تستورد منهما المملكة من دول أوربا الغربية حيث بلغت قيمة ما استوردته المملكة منهما نحو ٢٥,٦٢٪، ١٨,١٥٪ من القيمة الإجمالية للواردات من دول أوربا الغربية المهمة عام ١٩٦٥م، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٩,٧٥٪، ١٨,٩٠٪ عام ١٩٩٣ على الترتيب .

جدول رقم [٦]

تطور إجمالي قيمة الواردات السعودية إلى المناطق الرئيسة في العالم خلال العامين ١٩٦٥، ١٩٩٣(١)

(القيمة بالألف ريال سعودي)	١٩٦٥		١٩٩٣			
المنطقة	القيمه	٪	القيمه	٪	الفرق بين(٪)	عدد الدول	٪
دول أوربا الغربية	٥٧٤٤١١	٣٤,٠٠	٤١٧٠٠٦٢٥	٣٩,٤٨	٥,٤٩	٢١	١٧,٢١
دول العالم الجديد	٣٧٠١٨٣	٢١,٩١	٢٦٥٤٧٣٩٨	٢٥,١٤	٣,٢٣	٢٠	١٦,٣٩
الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية	٢٢٩٠١٠	١٣,٥٥	٢٤٩٧٥٢٣٠	٢٣,٦٥	١٠,٠٩	١٧	١٣,٩٣
الدول العربية والإسلامية	٤٣٧٨٩٥	٢٥,٩٢	١٠٩٩٢٢٠	١٠,٥١	١٥,٤١-	٣٥	٢٨,٦٩
دول أوربا الشرقية	٤٣١٥٥	٢,٥٥	٦٩٦٥٤٨	٠,٦٦	١,٨٩-	١٥	١٢,٣٠
الدول الافريقيه غير العربية والإسلامية	٣٥٠١٣	٢,٠٧	٢٣٨٢٩٥	٠,٢٣	١,٨٥-	١٤	١١,٤٨
دول أخرى	٠	٠,٠٠	٣٥٨٩٩٧	٠,٣٤	٠,٣٤	٠	٠,٠٠
الإجمالي	١٦٨٩٦٦٧	١٠٠	١٠٥٦١٦٣١٣	١٠٠	-	١٢٢	١٠٠

(١) الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على النشرات الإحصائية لوزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مرجع سبق ذكره.

والخامات سواء كانت غذائية أم خامات أساسية أم سلعاً وسيطة وتامة الصنع .

ويتضح مما سبق اعتماد المملكة العربية السعودية في وارداتها على دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) [1] والتي تضم الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، بريطانيا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، وفرنسا. وقد ظهرت مؤخراً دول جديدة ومهمة في قارة آسيا بدأت منتجاتها الألكترونية، والمنسوجات، والمواد الاستهلاكية تغزو الأسواق السعودية مثل جنوب كوريا وتايوان .(Middle East Economic Digest, 1990, p.34)

وتتكون تجارة الواردات السعودية من أنواع متعددة من السلع، إلا أن الأهمية النسبية للواردات تتباين من سلعة لأخرى، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها مدى الطلب عليها في الأسواق المحلية، نوعية الإنتاج، تباين الأسعار بين الدول المصدرة للمملكة، ومدى قرب مناطق إنتاجها من الأسواق السعودية (محمد الرويثي، ١٤١٦، ص٣٠٢).

ويمكن تقسيم المناطق التي تستورد المملكة منها احتياجاتها المختلفة إلى ست مناطق رئيسة، كما يوضحها (جدول رقم ٦) والشكل رقم (٧) .

---

(١) Organization of Economic Cooperation and Development Countries.

حيث لم تتجاوز قيمة المصدر إليها ١٤ مليون ريال تقريباً بنسبة ٠,٠١٪ من جملة قيمة الصادرات السعودية عام ١٩٩٣م، وتقل جميع السلع السعودية المصدرة إلى هذا الجزء من العالم عن عشرة ملايين ريال مما يدل على قزميتها.

(ب) التوزيع الجغرافي للواردات السعودية :

يتجاوز عدد الدول التي تتجه صادراتها إلى الأسواق السعودية ١٢٢ دولة تتوزع على قارات العالم المختلفة، بمعنى أن الدول التي تصدر لها المملكة تفوق في عددها الدول التي تستورد منها، مما يدل على اتساع المساحة التي تغطيها الصادرات السعودية، وتفوقها على مساحة التوزيع الجغرافي للواردات السعودية بالرغم من تنوع وتعدد السلع المستوردة؛ إذ إن المملكة تملك من النفط الكثير وتصدره ولكن في المقابل تحتاج إلى استيراد السلع الرأسمالية والاستهلاكية المتنوعة لتفي بنمو متطلبات السوق المحلية (**John Presley,1984,p.90**).

ومما لاشك فيه أن فتح أسواق المملكة للعالم الخارجي، حيث كانت ولا تزال غالبية السلع المستوردة تدخل برسوم جمركية مخفضة - فالمملكة لاتعتمد على الرسوم الجمركية كمصدر أساسي لمواردها المالية - جعلها من الدول القليلة في العالم التي تتميز بانخفاض التعرفة الجمركية (وزارة التخطيط، ١٤١٠-١٤١٥هـ/١٩٩٠-١٩٩٥م، ص ١٥٤). كما اعتمد القطاع الخاص على مبدأ حرية التجارة في أن يقوم بدوره في سد حاجة السوق المحلي من السلع

لتصريف منتجاتها في هذه المنطقة خاصة وأن المستهلك الأفريقي تعود عليها منذ عهد الاستعمار الأوربي، لذلك نجد أن نسبة قيمة الصادرات السعودية تقل في جميع الدول الأفريقية غير العربية والإسلامية عن الواحد بالمائة.

وبلغ عدد أهم الصادرات السعودية إلى دول أفريقيا غير العربية والإسلاميه - السلع التي تجاوزت قيمة كل منها ١٠ ملايين ريال - تسع سلع بنسبة ٤,٦٤٪ من الإجمالي ، بلغت نسبته ٨٧,٦٠٪ من جملة قيمة السلع المصدرة لهذه البقاع من العالم عام ١٩٩٣م . وتتألف من زيوت النفط الخام (٦٧٠ مليون ريال) بواقع ٤٢,٥٣٪ من إجمالي قيمة الصادرات السعودية لهذا النطاق عام ١٩٩٣م، يليها زيت الغاز (سولار) (٣٦٤ مليون ريال) ما يوازي ٢٣,١٤٪، الكيروسين (زيت الكاز) ووقود النفاثا (١٦٨ مليون ريال) بواقع ١٠,٦٨٪، البنزين (١٠٦ مليون ريال تقريباً) مايكون ٦,٧٦٪، بولي إثيلين (٢٢مليون ريال) بنسبة ١,٤٢٪، القمح (٢٠مليون ريال) بواقع ١,٣٢٪، يوريا ونترات النشادر (١٦مليون ريال تقريباً) مايكون ١,٠١٪ ، وأخيراً الكبريت الخام غير نقي (١١مليون ريال) بنسبة ٠,٧٣٪ .

٦- دول أوربا الشرقية :

تأتي الصادرات السعودية إلى دول أوربا الشرقية في المرتبة الأخيرة - شكل رقم (٦) - لصغر حجم الصادرات السعودية إلى هذا الجزء من العالم،

لدائن، قار وصخور أسفلتية، أسلاك شائكة من حديد أو صلب، صودا كاوية، جبس، آلات تسييل الغاز والهواء، أصباغ ومواد تلوين، أسمنت، كوابل، أبراج وصواري شبكية للمنشآت من حديد أو صلب، أعمدة الكهرباء من حديد أو صلب، أنابيب من أسمنت أو خرسانة، قضبان للسكك الحديدية، مستحضرات للتنظيف (شامبو، صابون، معجون أسنان، مستحضرات غسيل سائلة وجافة)، الحليب والألبان والأجبان ومنتجاتها، خضروات وفاكهة (التمور، البطيخ، الطماطم، جزر ولفت، الموز- وهو من السلع المعاد تصديرها -)، المشروبات الغازية، العصائر بأنواعها، البسكويت والكيك، اللحوم، البيض، الشاحنات والسيارات الخاصة وأجزاء السيارات وقطع الغيار - وهي من السلع المعاد تصديرها أيضاً - وغير ذلك .

5- الدول الأفريقية غير العربية والإسلامية :

تأتي الصادرات السعودية المتجهة إلى الدول الأفريقية غير العربية والإسلامية في المرتبة الخامسة - شكل رقم (٦) - حيث بلغت قيمتها ١٥٧٥ مليون ريال تقريباً بنسبة ٠,٩٩٪ من جملة الصادرات السعودية عام ١٩٩٣ بعد أن كانت حوالي ٥٦ مليون ريال عام ١٩٦٥ بنسبة زيادة مقدارها ٢٧٠٥٪، أي أن الصادرات السعودية إلى الدول الأفريقية غير العربية والإسلامية قد حققت بعض النجاح بالرغم من تميز دول السوق الأوربية المشتركة وإعطائها الأولوية

لعب دوراً كبيراً في تنشيط حركة التجارة السعودية إلى عدد من الدول القريبة منها وخاصة دولة البحرين.

وتتألف أهم الصادرات السعودية للدول العربية والإسلاميه من زيوت النفط الخام (١٢٢٩٩ مليون ريال) بواقع ٥١,٤٣٪ من إجمالي قيمة الصادرات السعودية لهذا النطاق عام ١٩٩٣م، يليها زيت الغاز (سولار) (١٤٤٣ مليون ريال) ما يوازي ٦,٠٤٪، زيت الديزل (المازوت) (١٢٤٤ مليون ريال تقريباً) مايكون ٥,٢٠٪، الكيروسين (زيت الكاز) ووقود النفاثا (٩٢٤ مليون ريال) بواقع ٣,٨٦٪، بولي إثيلين (٦٧٠ مليون ريال تقريباً) بواقع ٢,٨٠٪، القمح (٤٩٣ مليون ريال تقريباً) بنسبة ٢,٠٦٪، البنزين (٤٧٤ مليون ريال) بنسبة ١,٩٨٪، البروبان (١,٧٤٪)، إثيلين جلايكول (١,٥٣٪)، زهر الكبريت أو الكبريت المرسب (١,٢٩٪) ، أوكسيدات التيتانيوم (١,١٧٪)، وفيما عدا ذلك فباقي السلع تقل قيمتها عن الواحد صحيح، مثل حفائظ الأطفال، بقايا زيوت نفط، إثيلين، كلوريد بولي فنيل غير ممزوج، مذيبات ومخفضات عضوية مركبة، زيوت تشحييم، قار وأسفلت، كبريت خام غير نقي، أثيرات ومشتقات الادورية، بولي سترين قابل للتمدد، أسمدة من أصل حيواني أو نباتي، قضبان وعيدان وأشكال خاصة من الألمنيوم ، أنابيب ومواسير من حديد أو صلب، ألواح صفائح وأشرطة أفلام من لدائن ، يوريا ونترات النشادر، أغطية ارضيات من

ريال بنسبة ١٤,٦٪ عام ١٩٦٥م، وعلى الرغم من تقارب النسبتين إلا إنها حققت نسبة زيادة مقدارها ٢٦٣٣٪، أي أن الصادرات السعودية للدول العربية والإسلامية قد تضاعفت أكثر من ألفين ونصف المرة خلال الفترة المشار إليها، وهذا يدل على العلاقات الوطيدة التي تربط المملكة بمثيلاتها من دول العالمين العربي والإسلامي.

وتتصدر تركيا ثم البحرين الدول العربية والإسلامية التي تتجه إليها الصادرات السعودية، حيث بلغت قيمة المصدر إليهما ٥٢٢٠، ٤٩٩١ مليون ريال، وهو مايوازي ٢١,٨٪، ٢٠,٩٪ من جملة قيمة الصادرات السعودية إلى هذه المنطقة، ٣,٣٪، ٣,١٪ من جملة قيمة الصادرات السعودية إلى العالم عام ١٩٩٣م على التوالي.

وتمثل نسبة أهم الصادرات السعودية إلى دول العالمين العربي والإسلامي والتي تجاوزت قيمة صادرات كل منها ١٠ ملايين ريال حوالي ٩٢,٠٢٪ من جملة قيمة السلع المصدرة لهذه البقاع من العالم عام ١٩٩٣م . وقد بلغ عددها ١٠٧ سلع بنسبة ٥٥,١٦٪ من جملة عدد السلع التي تجاوزت قيمة كل منها ١٠ ملايين ريال، مما يدل على وجود توازن في تسويق الصادرات السعودية، حيث تشكل الدول العربية والإسلاميه ٤٩ دولة بنسبة ٣٣٪ من جملة الدول التي تتجه إليها الصادرات السعودية، بالإضافة إلى أهمية الموقع الجغرافي، حيث

ريال سعودي.

وتتكون أهم السلع السعودية المصدرة إلى دول العالم الجديد من زيوت النفط الخام (٣٠٩٤٧ مليون ريال) بواقع ٨٦,٢٠٪ من إجمالي قيمة السلع المصدرة لدول العالم الجديد والبالغة ٣٥٩٠٢ مليون ريال تقريباً، يليها البروبان (١٣٠٠ مليون ريال) ما يوازي ٣,٦٢٪، زيت الديزل (المازوت) (١١٤١ مليون ريال) مايكون ٣,١٨٪، البنزين(٧٨٠ مليون ريال) بنسبة ٢,١٧٪، الكيروسين (زيت الكاز) ووقود النفاثا (٥٠٨ مليون ريال) بواقع ١,٤٢٪، وأخيراً الصودا الكاوية (٤١٠ ملايين ريال تقريباً) بنسبة ١,١٤٪ .

وفيما عدا ذلك تأتي السلع التي تقل نسبتها عن الواحد صحيح، وهي كحولات ومشتقات لادورية، الآلات والأجهزة الخاصة بالطرق والأشغال العامة، بقايا زيت الوقود، غاز طبيعي مسيل، ميثانول، اثيرات ومشتقات لادورية، إثيلين جلايكول، كحولات أمينية، مخاليط من يوريا ونترات النشادر، بولي إثيلين، زيت غاز (سولار)، أوكسيدات التيتانيوم والإيثانول .

٤- الدول العربية والإسلامية :

تأتي الصادرات السعودية إلى الدول العربية والإسلامية في المرتبة الرابعة - شكل رقم (٦) -، حيث بلغت قيمتها ٢٣٩١٥ مليون ريال بنسبة ١٥,١٪ تقريباً من جملة قيمة الصادرات السعودية عام ١٩٩٣م بعد أن كانت ٨٧٥ مليون

السعودية، وقد بلغت قيمة المصدر إليها ٢٧٧١٥ مليون ريال تقريباً، وهو مايوازي ٢,٧٧٪ من جملة قيمة الصادرات السعودية إلى هذه المنطقة، ٥,١٧٪ من جملة قيمة الصادرات السعودية إلى العالم عام ١٩٩٣م. ويعد الزيت الخام أهم الصادرات السعودية للولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ بلغت قيمة المصدر منه ٦,٩٤ بليون دولار أمريكي (٢٦,٢٥ بليون ريال سعودي تقريباً) بواقع ٩٣٪ تقريباً من جملة الصادرات السعودية للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٣م، يليه زيت الوقود (٣٩٠ مليون دولار أمريكي أي ١٤٦٢,٥ مليون ريال سعودي) بنسبة ٥,٣٪، ثم البروبان (١٢٠ مليون دولار أمريكي أي ٤٥٠ مليون ريال سعودي) بما يوازي ١,٦٪، كحول اثيلي (٧٠ مليون دولار أي ٢٦٢,٥ مليون ريال سعودي) بنسبة ٠,٩٥٪، الاثير (٢٠ مليون دولار أمريكي أي ٧٤ مليون ريال سعودي) بواقع ٠,٣٪ (وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، ١٩٩٣ ؛ **Business Monitor International Ltd. 1995, p.97**).

وتمثل نسبة أهم الصادرات السعودية إلى العالم الجديد - السلع التي تجاوزت قيمتها ١٠ ملايين ريال - ١٠٠٪ من جملة قيمة السلع المصدرة لهذا الجزء من العالم عام ١٩٩٣م مما يدل على ضخامة حجم السلع السعودية المصدرة إليها واقتصارها على السلع مرتفعة الثمن والتي بلغ عددها ٢٣ سلعة بنسبة ١١,٨٦٪ من جملة عدد السلع السعودية التي تجاوزت كل منها عشرة ملايين

قيمة السلع المصدرة لدول أوربا الغربية والبالغه ٣٦٥٢٥ مليون ريال، يليها البنزين (٨٧٥ مليون ريال) بنسبة ٢,٤٠٪، البروبان (٨١٦ مليون ريال تقريباً) بما يوازي ٢,٢٣٪، زيت الديزل (المازوت) (٧٩٤ مليون ريال تقريباً) مايكون ٢,١٧٪ وأخيراً زيت غاز (السولار) (٦١٩ مليون ريال) بنسبة ١,٧٠٪، بولي إثيلين (٥٩٤ مليون ريال) مايمثل ١,٦٣٪، وفيما عدا ذلك تأتي السلع التي تقل نسبتها عن الواحد صحيح وهي الغاز الطبيعي المسيل، ميثانول، إثيلين جلايكول، أثيرات، القمح، إثيلين، أوكسيدات التيتانيوم، ستيرين، أغطية وقيعان العلب من ألمنيوم، كلوريد بولي فنيل غير ممزوج، مشتقات هيدروكربونات، ألوان سطحية أساسها أوكسيد التيتانيوم، صودا كاويه، خامات ومعادن ثمينة.

٣- دول العالم الجديد :

تأتي الصادرات السعودية إلى دول العالم الجديد في المركز الثالث - شكل رقم (٦) -؛ حيث بلغت قيمتها ٣٥٩٠٢ مليون ريال بنسبة ٢٢,٦٪ من جملة قيمة الصادرات السعودية عام ١٩٩٣م بعد أن كانت نحو ١٤٣٠ مليون ريال عام ١٩٦٥م بنسبة زيادة مقدارها ٢٤٠٩٪، ويعود ذلك لارتباط المملكة بعدة اتفاقيات تجارية بترولية مع هذه الدول .

وتتصدر الولايات المتحدة دول العالم الجديد من حيث حجم قيمة الصادرات

٢- دول أوربا الغربية :

احتلت الصادرات السعودية إلى دول أوربا الغربية المركز الثاني - أنظر شكل رقم (٦) - حيث بلغت قيمتها ٣٦٥٢٥ مليون ريال بنسبة ٢٣٪ من جملة قيمة الصادرات السعودية عام ١٩٩٣م بعد أن كانت ٢٢١٢ مليون ريال عام ١٩٦٥م بنسبة زيادة مقدارها ١٥٥١٪ .

وتعد إيطاليا، فرنسا، هولندا أهم دول أوربا الغربية التي تتجه إليها الصادرات السعودية؛ حيث بلغت قيمة المصدر إليها ٧٩٧٠، ٦٩٦٠، ٦٨٢١ مليون ريال، وهو مايوازي ٢١,٨٪، ١٩٪، ١٨,٧٪ من جملة قيمة الصادرات السعودية إلى هذه المنطقة، ٥٪، ٤,٤٪، ٤,٣٪ من جملة قيمة الصادرات السعودية إلى العالم عام ١٩٩٣م على التوالي .

وتمثل نسبة أهم الصادرات السعودية إلى دول أوربا الغربية - السلع التي تجاوزت قيمتها ١٠ ملايين ريال- ٩٨,٦٨٪ من جملة قيمة السلع المصدرة لهذا الجزء من العالم عام ١٩٩٣م مما يدل على عظم حجم السلع السعودية المصدره إليها، والتي بلغ عددها ٢٣ سلعة بنسبة ١١,٨٦٪ من جملة عدد السلع السعودية التي تجاوزت قيمتها عشرة ملايين ريال سعودي.

وتمثل أهم السلع التي تتألف منها الصادرات السعودية إلى دول أوربا الغربية بزيوت النفط الخام (٣١٣٩١ مليون ريال) بواقع ٨٥,٩٤٪ من إجمالي

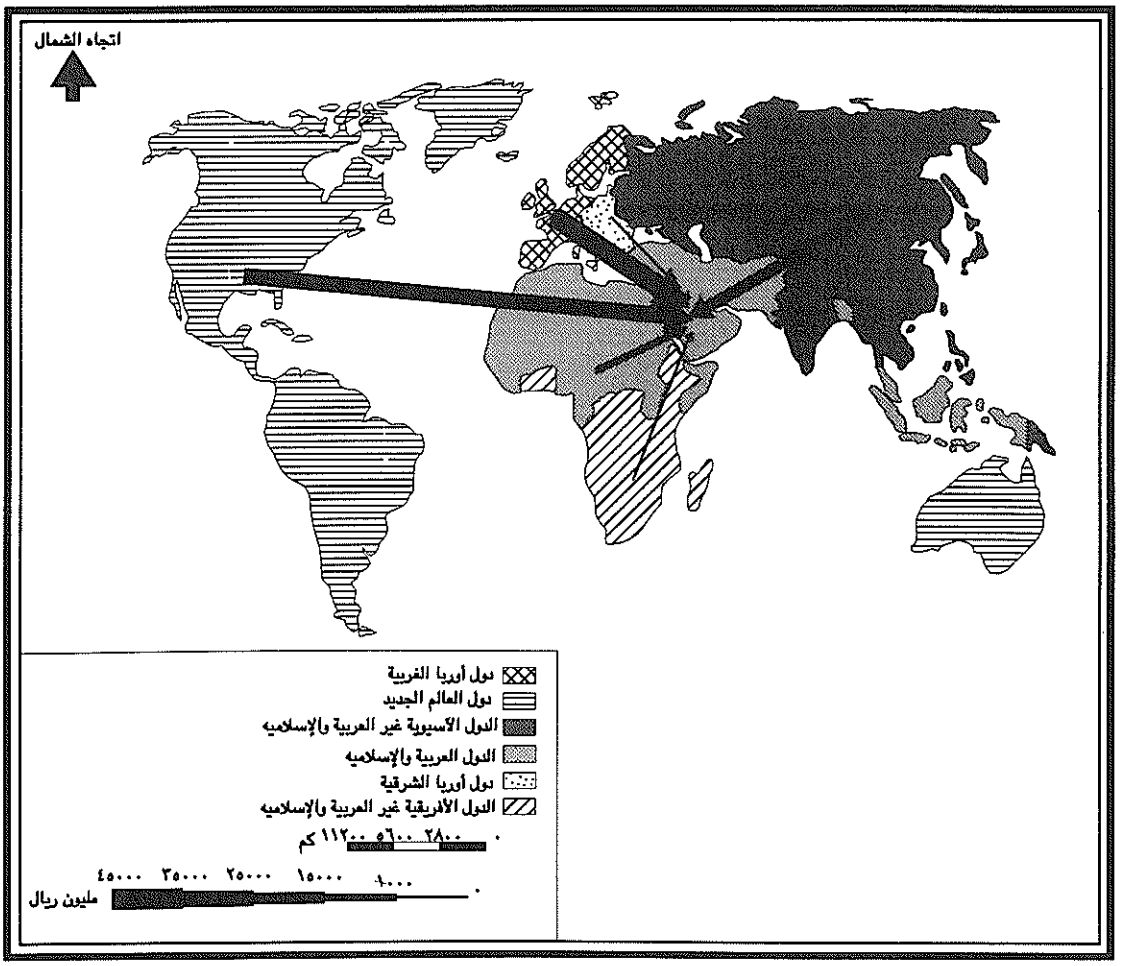

الخريطة من رسم الباحثة إعتماداً على مجمع من النشرات الإحصائية لوزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مرجع سبق ذكره.

شكل رقم (٩)

الواردات السعودية من أهم دول العالم عام ١٩٩٣

شكل رقم (٨) الواردات السعودية من أهم دول أوربا الغربية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٥ ، ١٩٩٣

شكل رقم {٧} توزيع قيمة الواردات السعودية إلى مناطق العالم المختلفة خلال عامي ١٩٦٥ ، ١٩٩٣

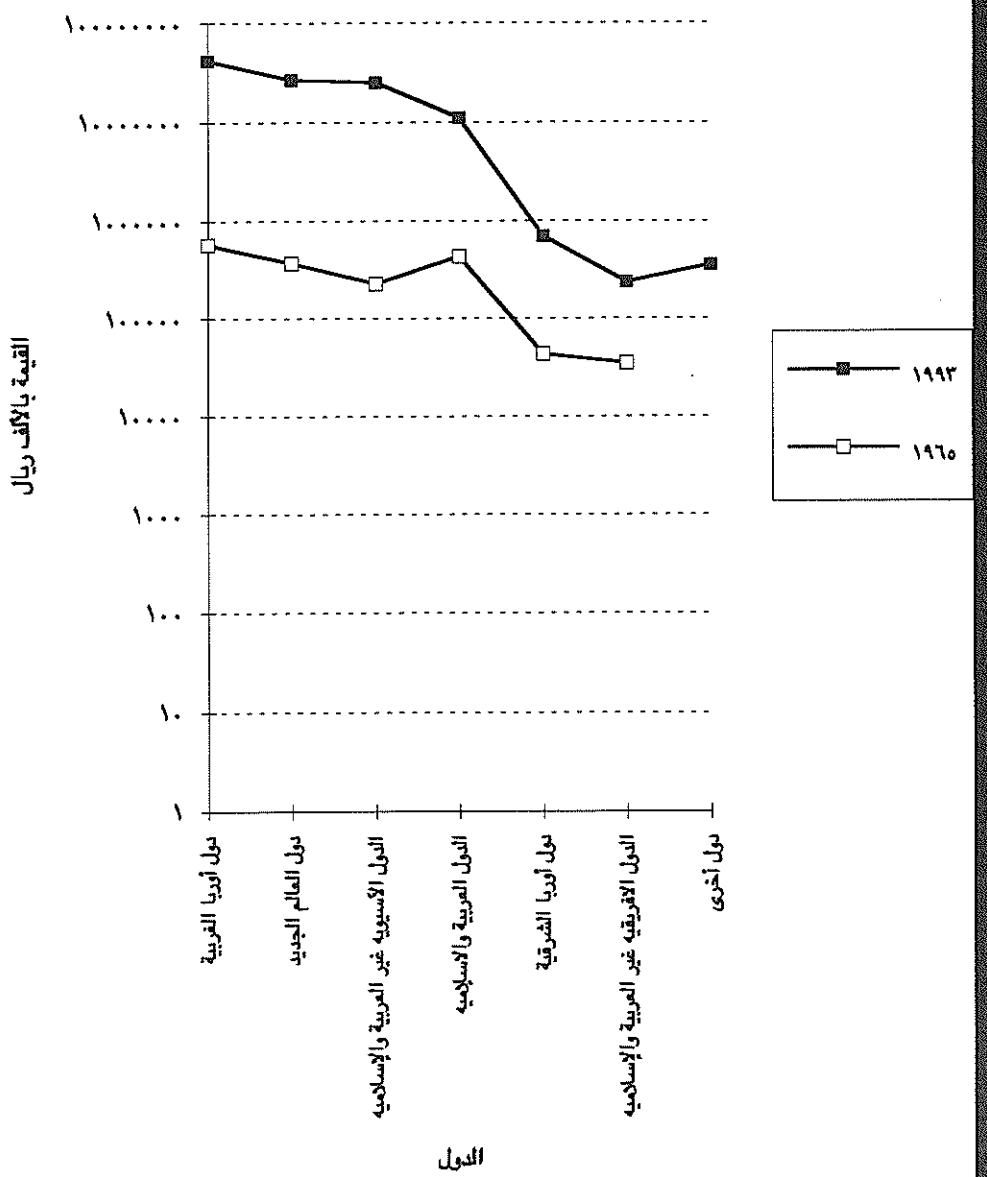

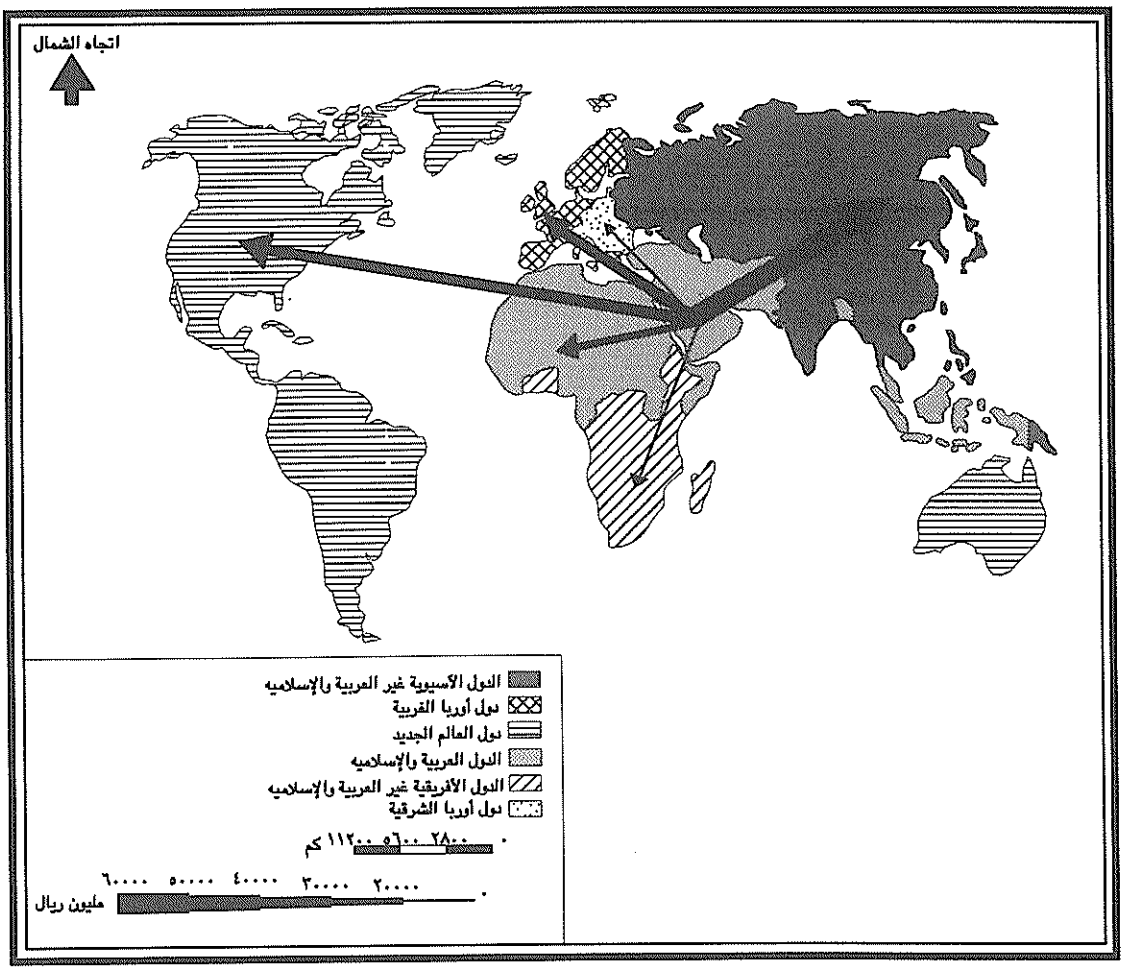

الخريطة من رسم الباحثة إعتماداً على مجمع من النشرات الإحصائية لوزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مرجع سبق ذكره.

شكل رقم (٦)

الصادرات السعودية إلى أهم دول العالم عام ١٩٩٣

شكل رقم (٥) توزيع قيمة الصادرات السعودية إلى مناطق العالم المختلفة خلال عامي ١٩٦٥ ، ١٩٩٣

شكل رقم (٤) تطور قيمة المجموعات السلعية التي تتألف منها الواردات السعودية خلال عامي ١٩٦٥/١٩٩٣

شكل رقم (٣) تطور قيمة المجموعات السلعية التي تتألف منها الصادرات السعودية
خلال عامي ١٩٦٥/١٩٩٣

شكل رقم (٢) الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٥/١٩٩٣

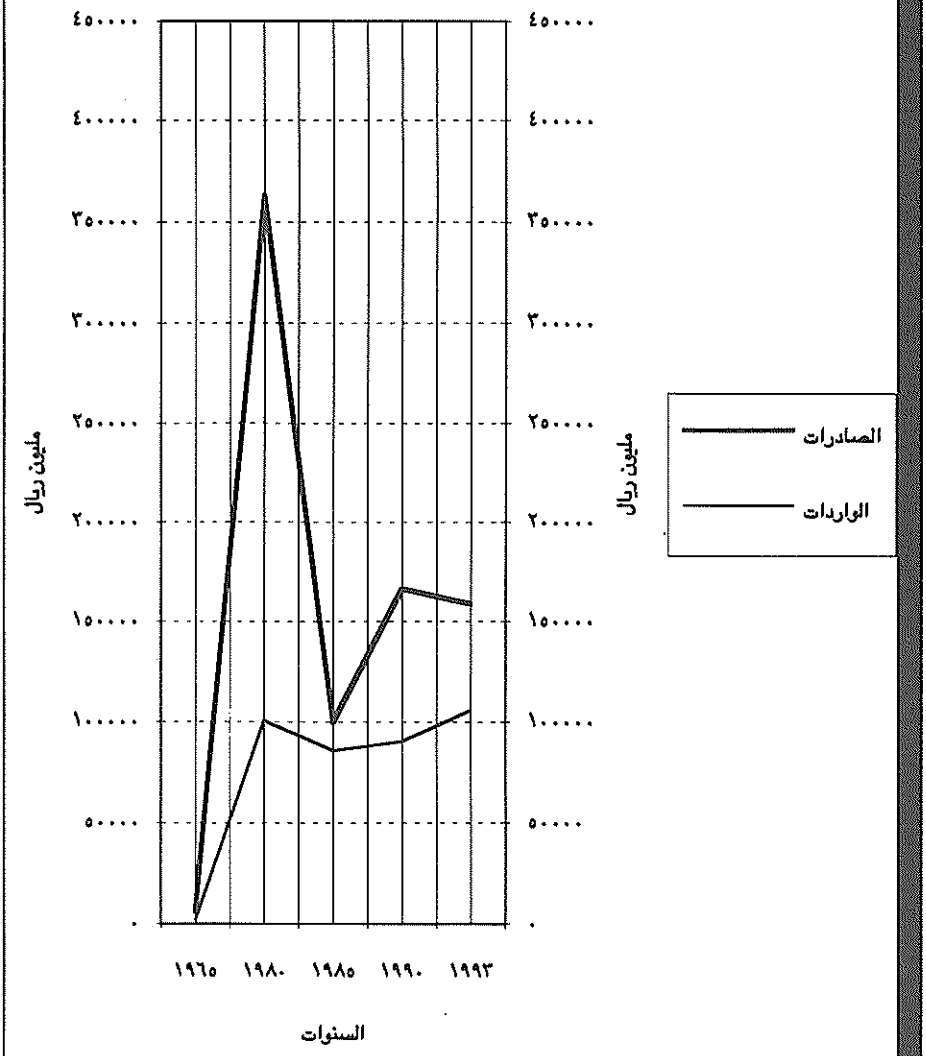

شكل رقم (١)

تقسيم قيمة التجارة الخارجية لاهم الدول العربية خلال عامي ١٩٧٠–١٩٨٨

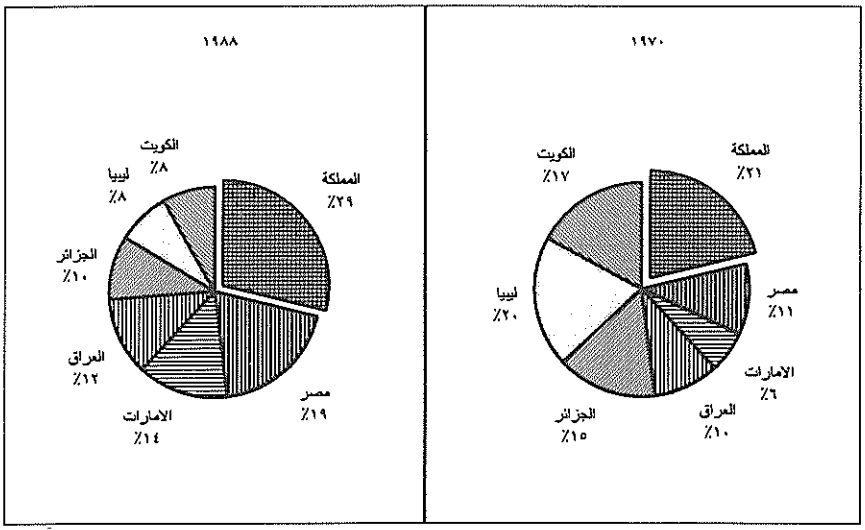

وتعد زيوت النفط الخام أهم السلع السعودية المصدرة إلى الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية حيث بلغت قيمة المصدر منها ٤٤٥٩٩ مليون ريال، وهي قيمة الكمية المصدرة والبالغة ١٠٧٨٦٧ مليون طن، وهو مايوازي ٧٤,١٤٪ من قيمة الصادرات السعودية للأسواق الآسيوية غير العربية والإسلامية عام ١٩٩٣م، وتتوزع النسبة الباقية على عدد كبير من السلع والمنتجات السعودية والتي في معظمها مشتقات النفط والمنتجات البتروكيماوية والكيماوية وأهمها : البروبان (٤٧١٦ مليون ريال) بواقع ٧,٨٤٪ من جملة الصادرات السعودية لهذه المنطقة عام ١٩٩٣م، يليه البنزين (٤١٣٧ مليون ريال) بما يوازي ٦,٨٨٪، ثم الكيروسين (١٣٠٩ مليون ريال) بنحو ٢,١٨٪، زيت غاز السولار (٨٠٥ مليون ريال تقريباً) ويكون ١,٣٤٪، بولي اثيلين (٦٦١ مليون ريال) بنسبة ١,١٪ .

وتتعدد وتتنوع السلع والمنتجات التي تقل نسبتها عن ١ صحيح والتي يتصدرها : إثيلين الجلايكول ، زيت الديزل ، الكبريت الخام والمرسب وكبريت الزرنيخ، الغاز الطبيعي المسيل، الصودا الكاوية، الصوديوم، الإثيلين، البروبين، الستيرين، كلورور الإثيلين، كحول البوتيل، الهيدروجين، الأسمدة من أصل حيواني أو نباتي، اليوريا، اليوريا ونترات النشا، الجلود المدبوغة، القمح (الحنطة).

١- الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية :

احتلت الصادرات السعودية إلى الأسواق الأسيوية غير العربية والإسلامية المركز الأول شكل رقم (٦)؛ حيث بلغت قيمتها ٦٠١٥٧ مليون ريال تقريباً بنسبة ٣٧,٩٪ من جملة قيمة الصادرات السعودية عام ١٩٩٣م بعد أن كانت ١٤١٠ ملايين ريال بنسبة ٢٣,٦٪ تقريباً عام ١٩٦٥م، وبذلك تضاعفت نسبة الزيادة أكثر من أربعة آلاف مرة (٤١٦٦٪) خلال الفترة المذكورة، وهي أعلى نسبة زيادة سجلتها السلع السعودية المصدرة إلى منطقة محددة من العالم، ويرجع ذلك إلى عدم توافر آبار منتجة للزيت في الأراضي اليابانية، مما يضطرها إلى شراء الزيت من دول الخليج العربي بكميات كبيرة؛ لقرب المسافة وقلة تكاليف الشحن نسبياً.

وتعد اليابان أهم الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية التي تتجه إليها الصادرات السعودية - تتمتع دول الشرق الأقصى بمعظم صادرات المملكة البترولية؛ إذ أن اليابان بمفردها حازت على ثلث الإنتاج عام ١٩٨٧م، تليها كوريا الجنوبية ثم تايوان وهونج كونج **(Rodney Wilson, 1987, p.107)**

وتمثل نسبة أهم الصادرات السعودية إلى دول آسيا غير العربية والإسلامية والتي تجاوزت قيمتها ١٠ ملايين ريال ٩٩,٦١٪ من جملة قيمة السلع المصدرة لهذا الجزء من العالم عام ١٩٩٣م مما يدل على كبر حجم السلع السعودية المصدرة إليها والتي بلغ عددها ٣٢ سلعة بنسبة ١٦,٥٠٪ من جملة عدد السلع السعودية التي تجاوزت قيمتها عشرة ملايين ريال سعودي.

جدول رقم (٥)

تطور إجمالي قيمة الصادرات السعودية إلى المناطق الرئيسة في العالم

خلال العامين ١٩٦٥، ١٩٩٣م(١)

(القيمة بالألف ريال سعودي)	١٩٦٥م		١٩٩٣م		الفرق بين(٪)	عدد الدول	٪
المنطقة	القيمة	٪	القيمة	٪			
الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية	١٤١٠٠١٦	٢٣,٥٦	٦٠١٥٦٧١٧	٣٧,٩٠	١٤,٣٤	٢٠	١٣,٣٣
دول أوربا الغربية	٢٢١٢٤١٦	٣٦,٩٧	٣٦٥٢٥٤٠٦	٢٣,٠١	-١٣,٩٦	٢٢	١٤,٦٧
دول العالم الجديد	١٤٣٠٥٢٣	٢٣,٩٠	٣٥٩٠١٧٢١	٢٢,٦٢	-١,٢٩	٢٩	١٩,٣٣
الدول العربية والإسلامية	٨٧٥١٠٠	١٤,٦٢	٢٣٩١٥٥٦٧	١٥,٠٧	٠,٤٤	٤٩	٣٢,٦٧
الدول الإفريقيه غير العربية والإسلامية	٥٦١٤٧	٠,٩٤	١٥٧٤٩٨٥	٠,٩٩	٠,٠٥	٢٠	١٣,٣٣
دول أوربا الشرقية	٠	٠,٠٠	١٣٧٢٤	٠,٠١	٠,٠١	١٠	٦,٦٧
دول أخرى	٢٤١	٠,٠٠	٦٤٢٠٢٨	٠,٤٠	٠,٤٠	٠	٠,٠٠
الإجمالي	٥٩٨٤٤٤٣	١٠٠	١٥٨٧٣٠١٤٨	١٠٠	-	١٥٠	١٠٠

(١) الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على النشرات الإحصائية لوزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مرجع سبق ذكره.

وتحتل دول أوربا الغربية المركز الثالث بنسبة ١٥٪ من إجمالي عدد الدول، إذ يبلغ عدد الدول المستوردة ٢٢ دولة، يليها الدول الآسيوية والأفريقية غير العربية والإسلامية بواقع (٢٠ دولة وبنسبة ١٣٪ لكل منهما تقريباً)، وأخيراً دول أوربا الشرقية بواقع ١٠ دول وبنسبة ٠,٠١٪ من إجمالي قيمة الصادرات السعودية عام ١٩٩٣م.

وقد حققت قيمة الصادرات السعودية إلى الأسواق العالمية زيادة مقدارها ٢٥٥٢٪ حيث بلغت قيمتها ١٥٨٧٣٠ مليون ريال تقريباً عام ١٩٩٣م بعد أن كانت ٥٩٨٤ مليون ريال عام ١٩٦٥م؛ أي تضاعفت القيمة أكثر من ألفي مرة خلال ٢٨ عاماً بمعدل زيادة مقداره ٩١٪ لكل سنة، ويرجع ذلك إلى نشاط حركة الصادرات السعودية - المترتبة على زيادة الطلب على الخامات السعودية - إلى عدد آخر من دول العالم بلغ عددها ١٥٠ دولة عام ١٩٩٣م بعد أن كانت ٧٢ دولة عام ١٩٦٥م بفارق ٧٨ دولة وبنسبة زيادة مقدارها ١٠٨٪. ويمكن القول إن ٧٠٪ من إجمالي قيمة الصادرات السعودية (١١١٣٨٧مليون ريال) عام ١٩٩٣م اتجهت إلى عشر دول رئيسة هي الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كوريا الجنوبية، إيطاليا، سنغافورة، فرنسا، هولندا، تركيا، إنجلترا، البحرين (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٩٩٣م).

ويمكن تقسيم الجهات التي تتجه إليها الصادرات السعودية مرتبة حسب قيمة الصادرات إلى ست مناطق رئيسة يوضحها كل من (جدول رقم ٥) والشكل رقم (٥).

وتتجه الصادرات السعودية إلى نحو ١٥٠ دولة تتوزع على قارات ومناطق العالم المختلفة. وتتصدر منطقة الدول العربية والإسلامية مناطق وقارات العالم المختلفة من حيث العدد؛ إذ تضم ٤٩ دولة تتمتع بنسبة ١٥٪ تقريباً من قيمة الصادرات السعودية عام ١٩٩٣م، ويرجع ذلك إلى العلاقات الدينية التي تربط المملكة بمثيلاتها من دول العالم، بالإضافة إلى إن صادراتنا الوطنية ليست من نوع المواد الأولية أو الخام أي لا تنطبق عليها الصعوبات التي تواجه صادرات أغلب الدول النامية عموماً، وإنما هي منتجات أغلبها نهائية (استهلاكية) أو وسيطة، وبالتالي فان المنفذ الأكبر لها ليس أسواق الدول الصناعية المتقدمة، وإنما أسو اق الدول النامية والإسلامية والعربية المجاورة، وعليه فان المنتجات المنافسة لها هي منتجات الدول الصناعية المتقدمة بما لها من مستوى جودة وأسعار تنافسية وإمكانيات ترويجية راسخة، تزيد من المجهودات الترويجية والقدرات التمويلية التي يتطلبها تحقيق الوضع التنافسي المناسب لصادراتنا (الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية، ١٩٩٠، ص٥٦).

وتأتي دول العالم الجديد (دول أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا) في المركز الثاني إذ يبلغ عددها ٢٩ دولة بنسبة ١٩٪ من إجمالي عدد الدول التي تتمتع بنسبة ٢٣٪ تقريباً من قيمة الصادرات السعودية، حيث بلغت قيمة المصدر إليها ٣٥٩٠٢ مليون ريال عام ١٩٩٣م، ويرجع ذلك إلى غنى هذه المنطقة وارتفاع قدرتها الشرائية، بالإضافة إلى العلاقات الطيبة للمملكة مع بعض دول العالم الجديد، والتي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٧.٥٪ من إجمالي قيمة الصادرات السعودية عام ١٩٩٣م.

وبتطبيق مقياس جيبس مارتن لقياس مدى التنوع في الواردات السعودية نجد أن درجة التنوع تساوي ٨٥, ٠ [١] مما يدل على أن هناك تنوعاً في الواردات السعودية بفضل مساعي الدولة المستمرة لتنمية جميع مرافقها عن طريق استيراد الأدوات والأجهزة اللازمة، بالإضافة إلى جهودها المستمرة لتلبية احتياجات المستهلك بتوفير جميع السلع بمختلف أنواعها ومستوياتها.

ثالثاً : التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات السعودية:

(أ) التوزيع الجغرافي للصادرات السعودية :

لعب الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية دوراً مهماً في تنشيط حركة التجارة الدولية؛ إذ تقع في قلب العالم بصفة عامة - تربط بين قارات العالم الثلاث آسيا وأفريقيا وأوربا - وفي قلب العالم الإسلامي بصفة خاصة، مما أضفى عليها أهمية تجارية واقتصادية، خاصة أنها تمثل الواجهة البحرية لشبه الجزيرة العربية على الخليج العربي شرقاً والبحر الأحمر غرباً.

---

(١) مقياس جيبس مارتن للتنوع من حساب الباحثة اعترماداً على : عيسى إبراهيم ، مرجع سبق ذكره.

$$\text{مقياس التنوع} = ١ - \frac{\text{مج س}^{٢}}{(\text{مج س})^{٢}}$$

بدورها إلى قسمين :

(أ) سلع استهلاكية شبه معمرة، وتتمثل في الأقمشة والملابس والمنتجات الجلدية (٨٢٧٢ مليون ريال) بما يوازي ٧,٨٣٪ من جملة قيمة الواردات السعودية عام ١٩٩٣م.

(ب) سلع استهلاكية غير معمرة وأهمها المواد الغذائية كاللحوم بأنواعها ومنتجات الألبان والزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية، الخضروات والفاكهة، التوابل، الحبوب، السكر، المنبهات (١١٤٤٩ مليون ريال) بنسبة ١٠,٨٤٪ من جملة قيمة الواردات السعودية عام ١٩٩٣م.

ويلاحظ من تتبع أرقام الجدول رقم {٤} ارتفاع قيمة المستورد من المجموعات السلعية عام ١٩٩٣م مقارنة بعام ١٩٦٥م بالرغم من تزايد الإنتاج الوطني والذي يبرزه ارتفاع قيمة الصادرات في جدول رقم {٣}، ويرجع ذلك إلى عظم الكميات التي تحتاج إليها الأسواق، وجهل المستهلك في جهات أخرى بنوعية المنتجات السعودية بسبب قصور أجهزة الدعاية والإعلان في الأسواق العربية، كما أن ثقة المستهلك الكاملة بالمنتجات الأجنبية وتفضيلها على المنتجات العربية، بالإضافة إلى تحقيق مصالح خاصة بالقائمين بعمليات الاستيراد، وأخيراً التيارات السياسية والتقلبات في الأسعار كان لها أكبر الأثر على محاور سياسة التجارة الخارجية السعودية.

السلع المستوردة عام ١٩٩٣م. وتتألف السلع المستوردة من الآلات والمعدات الكهربائية والأجهزة الخاصة بالمعامل والطب والجراحة والمكاتب بنسبة ٢١,٢٧٪ ووسائل النقل المختلفة وقطع الغيار والمكنات بنسبة ٢٠,٨٠٪ .

ويعزى هذا الارتفاع إلى محاولات الدولة المستمرة لتوفير الأجهزة والمعدات الطبية والمعملية ووسائل النقل المختلفة بهدف رفع كفاءة مرفقي الصحة والنقل.

- مجموعة السلع الوسيطة : تأتي في المركز الثاني بعد السلع الاستثمارية من حيث القيمة؛ إذ تعد أهم السلع المستوردة من الأسواق العالمية وأكثرها تعدداً وتنوعاً؛ فقد بلغت قيمة المستورد منها ٤٧٦ مليون ريال بنسبة ٢٨,١١٪ من إجمالي قيمة الواردات عام ١٩٦٥م، ثم ارتفعت هذه القيمة لتحقق ٢٧٥٠٢ مليون ريال بنسبة ٢٦,٠٤٪ من جملة قيمة السلع المستوردة عام ١٩٩٣م وتضم المنتجات الكيماوية، والمنتجات المعدنية، والحلي والمجوهرات، والخشب والمنتجات الخشبية بنسبة ١٠,٩٨٪، ١٠,٠٨٪، ٣,٠٨٪، ١,٩٠٪ على الترتيب.

- تأتي قيم السلع الاستهلاكية [1] في المركز الثالث (١٩٧٢١ مليون ريال) بواقع ١٨,٦٧٪ من جملة السلع المستوردة عام ١٩٩٣م بعد أن كانت ٦٥٨ مليون ريال بنسبة ٣٨,٨٦٪ من جملة الواردات السعودية عام ١٩٦٥م، وتنقسم

---

(١) السلع الإستهلاكية هي السلع التي تشترى لاشباع الحاجات الشخصية للمستهلك النهائي (المرجع السابق ، ص ١٥٤).

جدول رقم {٤}

التوزيع النسبي للواردات السعودية خلال العامين ١٩٦٥، ١٩٩٣ (١)

(القيمة بالألف ريال سعودي)

المجموعة السلعية	١٩٦٥		١٩٩٣		الفرق بين العامين (٪)
	القيمة	٪	القيمة	٪	
الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية	١٩٢٨٣٢	١١,٣٩	٢٢٤٦٩٠٠٠	٢١,٢٧	٩,٨٨
وسائل النقل وقطع الغيار	٢٥٩٣١٧	١٥,٣٢	٢١٩٦٤٠٠٠	٢٠,٨٠	٥,٤٨
المنتجات الكيماوية	١٤٩٧٢٨	٨,٨٥	١١٥٩٤٠٠٠	١٠,٩٨	٢,١٣
المواد الغذائية	٤٦٨٠٦٩	٢٧,٦٥	١١٤٤٩٠٠٠	١٠,٨٤	-١٦,٨١
المنتجات المعدنية	١٦٥٢٦٤	٩,٧٦	١٠٦٥٠٠٠٠	١٠,٠٨	٠,٣٢
الأقمشه والملابس	١٩٠٠٠٣	١١,٢٣	٨٢٧٢٠٠٠	٧,٨٣	-٣,٣٩
الحلي والمجوهرات	١١٦٠٥٤	٦,٨٦	٣٢٥١٠٠٠	٣,٠٨	-٣,٧٨
الخشب والمصنوعات الخشبية	٤٤٨٥٨	٢,٦٥	٢٠٠٧٠٠٠	١,٩٠	-٠,٧٥
سلع أخرى متنوعة	١٠٦٥٥٠	٦,٢٩	١٣٩٦٠٠٠٠	١٣,٢٢	٦,٩٢
الإجمالي	٦٩٢٦٧٥	١٠٠	٥٦١٦٠٠٠	١٠٠	

(١) الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على النشرات الإحصائية لوزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مرجع سبق ذكره.

البناء من أهم واردات المملكة، ويرجع ذلك إلى النهضة الاقتصادية والعمرانية التي تشهدها البلاد لتنفيذ خطط التنمية، رافقها زيادة الطلب على العديد من السلع الاستثمارية، بالإضافة إلى تلبية حاجة الأسواق المحلية نتيجة لكل من الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة الوافدة، وارتفاع مستويات المعيشة وما ترتب عليها من ارتفاع القدرة الشرائية للسلع إما لعدم كفاية الإنتاج المحلي أو لأنها لاتنتج محلياً.

وتنقسم السلع المستوردة حسب استخدام المواد، وكما يوضحها - (جدول رقم ٤) والشكل رقم (٤) - الذي يبين قيمة الوارد من المجموعات السلعية والنسبة المئوية لقيمة كل منها إلى إجمالي قيمة الواردات خلال العامين ١٩٦٥، ١٩٩٣م - إلى ثماني مجموعات، يمكن أن تتضمنها ثلاثة أنواع رئيسة وهي على النحو التالي :

- مجموعة السلع الرأسمالية (الاستثمارية) [١] : تتصدر باقي السلع المستوردة من الأسواق العالمية فقد بلغت قيمة وارداتها نحو ٤٥٥ مليون ريال، وهو مايعادل ٢٦,٨٩٪ من إجمالي قيمة الواردات السعودية عام ١٩٦٥م، ثم ارتفعت هذه القيمة، وأصبحت ٤٤٤٣٣ مليون ريال؛ أي مايشكل ٤٢,٠٧٪ من جملة قيمة

---

(١) السلع الرأسمالية هي السلع الإنتاجية الصناعية التي تشترى بغرض استخدامها في العملية الإنتاجية لإنتاج سلع أخرى أو بغرض تسهيل العملية الإنتاجية (نسيم حنا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٢).

وبتطبيق مقياس جيبس مارتن لقياس مدى التنوع في الصادرات السعودية نجد أن درجة التنوع تساوي ١٦ , ٠ [١] مما يدل على أن هناك تخصصاً في الصادرات السعودية لسيطرة المنتجات المعدنية عليها - حيث تستأثر بنسبة ٩٢٪ تقريباً عام ١٩٩٣م - على الرغم من سياسة المملكة الاقتصادية الرامية إلى التحرر من القاعدة الأحادية لاقتصادها بالتقليل ما أمكن من الاعتماد على صادرات البترول، إلا أنه من المؤكد أن البترول سيظل مصدر التمويل الرئيسي لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها[٢].

أما الواردات السعودية فتبلغ سلعها من حيث التنوع أضعاف عدد سلع الصادرات السعودية مقسمة إلى ثلاث فئات : سلع كاملة الصنع بنسبة ٦٦٪ من إجمالي السلع المستوردة عام ١٩٩٣م، يليها السلع نصف المصنعة بنسبة ٢٨٪، وأخيراً المواد الخام بنسبة ٥٪ تقريباً. وتعد وسائل النقل المختلفة والآلات والميكنات المتعددة اللازمة للأغراض الطبية والمكاتب والمواد اللازمه لها ومواد

---

(١) مقياس جيبس مارتن للتنوع من حساب الباحثة اعتماداً على : عيسى إبراهيم ، ١٩٩٥م ، ص ١٨٩ .

$$\text{مقياس التنوع} = ١ - \frac{\text{مج س}^2}{(\text{مج س})^2}$$

(٢) فاروق السيد ، ١٩٩٥م ، ص ٧ .

للمصدر منها خلال العامين ١٪ تقريباً بالرغم من أنها حققت زيادة مقدارها ٢٦٧٧٩٪؛ أي بمعدل سنوي مقداره ٩٥٦٪ خلال الفترة قيد الدراسة، وترجع تلك الزيادة إلى تزايد الطلب على السلع الغذائية من قبل السكان نتيجة لتزايد معدلات الزيادة الطبيعية، بالإضافة إلى وفود أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الأجنبية للعمل في المنشآت الوطنية. أما الآلات والأجهزة الكهربائية فتأتي في المركز الأخير بين السلع السعودية المصدرة إلى الأسواق العالمية إذ لم تتعد قيمة المصدر منها ٠,٠٠٢٪، ٠,٣٪ فقط خلال العامين ١٩٦٥، ١٩٩٣ على الترتيب.

- كما يلاحظ من تتبع أرقام الجدول رقم {٣} أن الفرق في النسبة بين العامين (١٩٦٥-١٩٩٣م) جاء بالنقص في مجموعة المنتجات المعدنية بالرغم من التطور البارز في القيم المطلقة خلال الفترة المشار إليها، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الواضح لقيمة المصدر من باقي السلع والتي تعكس الطبيعة الإنتاجية للبلاد والآخذة في النمو بشكل متزامن مع التوسع الصناعي، إلى جانب ارتفاع القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية باستخدام الأسمدة والتقنية، إلا أن مساهمة قطاع البترول ومنتجاته في الصادرات السعودية تتزايد بشكل واضح وكبير، مما يؤكد سيطرة البترول الخام واحتلاله الجزء الأكبر من القاعدة التجارية للصادرات السعودية.

لاتتجاوز ٤٠٩ ألف ريال بنسبه تقل كثيراً عن ١٪ من جملة قيمة الصادرات السعودية عام ١٩٦٥م، لذلك بلغ الفرق بين النسبة المئوية للمصدر منها خلال العامين (١٩٦٥-١٩٩٣م) نحو ٣,٧٪ وهذا يظهر الأهمية الكبيرة لهذه المجموعة السلعية بين الصادرات السعودية والتي تشكل محصلة تشييد مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين [١].

- تحتل المنتجات البلاستيكية والمطاط المركز الثالث بين السلع المصدرة من المملكة؛ فقد بلغت قيمة المصدر منها ٢٥٣٧ مليون ريال سعودي بنسبة ١,٦٪ من جملة قيمة الصادرات السعودية عام ١٩٩٣م، ولم تحقق تجارة المنتجات البلاستيكية والمطاط أي زيادة عن عام ١٩٦٥م لتخصص الشركة الوطنية للبلاستيك (ابن حيان) بمدينة الجبيل في هذا النوع من المنتجات [٢].

- تأتي المواد الغذائية بعد ذلك إذ بلغت قيمة المصدر منها ٦٥٦، ٦١٦١ مليون ريال خلال العامين ٩٦٥، ١٩٩٣م على الترتيب، وكان الفرق بين النسبة المئوية

---

(١) تأسست الهيئة الملكية للجبيل وينبع بموجب المرسوم الملكي رقم م/٧٥ وتاريخ ١٣٩٥/٩/١٦هـ للاضطلاع بمسؤولية تخطيط وإدارة التجهيزات الأساسية وتشغيل مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين " وزارة التخطيط ، ١٤٠٠ - ١٤٠٥/ ١٩٧٥ - ١٩٨٠م ، ص ٢٠٧ ".

(٢) بدأ الإنتاج الفعلي لابن حيان عام ١٩٨٧م " الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) ، ١٩٩١م ، ص ٣٢ .

وأصبحت ١٤٥٥٠٥ مليون ريال أي مايشكل ٩٢٪ من جملة الصادرات عام ١٩٩٣م ، وهو أمر طبيعي لسيطرة البترول الخام ومشتقاته على تجارة المملكة منذ أن بدئ في تصديره إلى الأسواق الخارجية عام ١٩٣٩م وحتى الوقت الحاضر عام ١٩٩٥م، ساعد ذلك على ارتفاع قيمة المصدر منه وخاصة أن الكميات المستهلكة منه في الأسواق السعودية محدودة للغاية إذا قيست بالكمية المنتجة، مما أوجد الفرصة لتصدير الجزء الأكبر من إنتاج البترول إلى الأسواق العالمية، فاذا أضفنا إلى ذلك ضخامة الكميات المنتجة وتزايدها المستمر - حيث بلغت نحو ١٢٤٧، ٣٥٤٩، ٩٦٣٠، ٦٢١٥، ٧٩٨١ ألف برميل أمريكي يومياً للأعوام ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩٠، ١٩٩٣م على التوالي (**PennWell Publishing Co.,1994, p.29**) - نجد تفسيراً لاحتلال المملكة العربية السعودية المركز الأول بين الدول المصدرة للبترول في العالم (فريال الهاجري، ١٤١٦، ص٣٠٣). ومع ذلك فقد بلغ الفرق بين النسبة المئوية للعامين (١٩٦٥-١٩٩٣م) حوالي ٧,٨٢٪، ويرجع ذلك إلى ارتفاع القيمة المصدرة من باقي السلع كما هو موضح في الجدول رقم {٣}.

- تأتي المنتجات الكيماوية في المركز الثاني بين المجموعات السلعية التي تتألف منها الصادرات السعودية، فقد بلغت قيمة المصدر منها ٥٨١٩ مليون ريال بنسبة ٤٪ تقريباً من إجمالي قيمة الصادرات عام ١٩٩٣م بعد أن كانت

جدول رقم [٣]

التوزيع النسبي للصادرات السعودية خلال العامين ١٩٦٥، ١٩٩٣ (١)

(القيمة بالألف ريال سعودي)

المجموعة السلعية	١٩٦٥		١٩٩٣		
	القيمة	٪	القيمة	٪	الفرق بين العامين (٪)
المنتجات المعدنية	٥٩٥٢٥٠٠	٩٩,٤٧	٤٥٥٠٥٠٠٠	٩١,٦٥	٧,٨٢-
المنتجات الكيماوية	٤٠٩	٠,٠١	٥٨١٩٠٠٠	٣,٦٧	٣,٦٦
المنتجات البلاستيكية والمطا	٠	٠,٠٠	٢٥٣٧٠٠٠	١,٦٠	١,٦٠
المواد الغذائية	٦١٦١	٠,١٠	١٦٥٦٠٠٠	١,٠٤	٠,٩٤
الآلات والأجهزة الكهربائية	١٢١٤	٠,٠٢	٤٦٠٠٠٠	٠,٢٩	٠,٢٧
سلع أخرى متنوعة	٢٤١٥٨	٠,٤٠	٢٧٩٣٠٠٠	١,٧٦	١,٣٦
الإجمالي	٥٩٨٤٤٤٢	١٠٠	٥٨٧٧٠٠٠٠	١٠٠	

(١) الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على النشرات الإحصائية لوزارة المالية والاقتصاد الوطني ، احصاءات التجارة الخارجية لعامي٦٥/١٩٩٣.

أكياس وحقائب، أدوات ولوازم المطبخ، خراطيم ومواسير مطاطية، مستلزمات مكتبية، إطارات مستعملة وملبسة للسيارات، الحاويات (العربات).

- مجموعة المواد الغذائية وهي في معظمها مواد استهلاكية (غير معمرة) تتألف من اللحوم والبيض والخضروات والفاكهة والزهور والبقوليات والحبوب الزيتية والبذور، بالإضافة إلى المواد الغذائية تامة الصنع، مثل الألبان والأجبان والآيس كريم والزيوت النباتية وتعليب الخضروات والفاكهة، وأنواع متعددة من العصائر والمشروبات غير الكحولية.

- مجموعة الآلات والأجهزة الكهربائية، مثل أجهزة التكييف والتدفئة والتسخين وقطع الغيار الخاصة بها، الكوابل وموصلات الكهرباء،آلات تسييل الغاز والهواء.

- سلع أخرى متنوعة أهمها الأسمنت، الرخام، الجبس، الجص، الحصى، الأثاث، الملابس، الأحذية، التحف، المنتجات الورقية، مثل حفائظ الأطفال والمناديل الورقية والكراتين والصناديق والعلب والصحون الورقية، قوارير وقنينات للمشروبات الغازية، الجلود، السجاد والبسط وغيرها.

ومن تتبع أرقام (جدول رقم ٣) والشكل رقم {٣} - الذي يبين التوزيع النسبي للصادرات السعودية وفقاً للمجموعات السلعية التي سبق الإشارة إليها خلال العامين ١٩٦٥، ١٩٩٣م - نستخلص الحقائق الآتية :

- تتصدر المنتجات المعدنية باقي السلع السعودية المصدرة إلى الأسواق العالمية؛ فقد بلغت قيمة صادراتها نحو ٥٩٥٢ مليون ريال سعودي وهو مايعادل ٩٩,٥٪ من إجمالي قيمة الصادرات السعودية عام ١٩٦٥م، ثم ارتفعت هذه القيمة

- مجموعة المنتجات المعدنية : ويدخل ضمن هذه الفئة مجموعة المعادن الفلزية واللافلزية، والتي تتمثل أهمها في الكبريت المحبب، قضبان التسليح، الحديد الأسفنجي، كتل الحديد الصلب، لفات أسلاك فولاذية، خامات الحدادة، مسامير ملولبة وصواميل، أنابيب ومواسير حديدية، علب وأغطية وقيعان للمشروبات، قضبان وعيدان وأشكال خاصة من الألمنيوم وغير ذلك.

وتتمثل مجموعة المعادن اللافلزية التي تشغل نصيب الأسد في الصادرات السعودية في البترول الخام ومشتقاته من الوقود بأنواعه (الديزل، زيت الوقود، الغاز، الكيروسين، غاز البترول السائل، غاز المثين)، بالإضافة إلى المنتجات البتروكيماوية مثل مشتقات الميثان (الأمونيا، الميثانول، اليوريا، بيتال الأثير الثلاثي المثيلي)، ومشتقات الإثين (إيثانول، الإثلين، ثاني كلوريد الإثيلين، جليكول الإثيلين، بولي إيثيلين عالي الكثافة ومنخفض الكثافة، كلوريد الفنيل المتعدد) ومشتقات أخرى متنوعة مثل البيوتين، البولي ستايرين، الستايرين، البروبين، الجازولين، البوليود.

- مجموعة المنتجات الكيماوية التي تتمثل أهمها في الأدوية والعقاقير الطبية، الصودا الكاوية، المنظفات (كالصابون، الشامبو، معاجين الأسنان، مساحيق الغسيل السائلة والجافة) والمبيدات الحشرية، مساحيق التجميل، الأسمدة من أصل حيواني أو نباتي، اليوريا، أصباغ ومواد تلوين،الغازات المختلفة كالنيتروجين والأوكسجين وغير ذلك.

- المنتجات البلاستيكية والمطاط وتضم لعب الأطفال، الأثاث المنزلي، صناديق وعلب وأقفاص وأوعية لحفظ الثلج والمأكولات، ألواح وصفائح وأشرطة وأفلام،

صادراتها في الدول الأجنبية من خلال الوصول إلى اتفاقيات تجارية تستند على مبدأ المصالح المشتركة وتبادل التسهيلات التجارية، توسعة نطاق عمليات الصناعات الوطنية المنافسة للواردات، وتعجيل عملية التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (وزارة التخطيط، ١٤١٠-١٤١٥/١٩٩٠-١٩٩٥، ص ١٥٥-١٥٧).

ثانياً : التركيب السلعي للصادرات والواردات :

يعكس التركيب السلعي [١] للتجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية مستوى نشاطها الاقتصادي، ومدى تنوع كل من الصادرات والواردات وخاصة الأخيرة التي تتكون من المواد الخام، والسلع الاستثمارية والاستهلاكية والوسيطة، وبالتالي تظهر مدى اعتماد النشاط الإنتاجي على الاستيراد من الخارج .

ويظهر من تتبع التركيب السلعي للصادرات مدى الاعتماد على النفط ومنتجاته، والذي يلعب عائدها دوراً مهماً في مجموع الدخل القومي، إذ أن أي انخفاض في إنتاجها وبالتالي في كمياتها المصدرة إلى الأسواق الخارجية يؤثر سلباً على ميزانها التجاري.

وتتكون الصادرات السعودية من أكثر من مائتي سلعة يمكن تصنيفها إلى ست مجموعات رئيسة على النحو التالي :

---

(١) يقصد بالسلعة جميع مكوناتها الملموسة وغير الملموسة حاوياً صفات السلعة المختلفة من اسم وعلامة تجارية ، وغلاف ، وضمان وخدمة ، وتبيين ، وقطع غيار ، وفوائد استخدامية ، واجتماعية ، ومعنوية ...الخ (نسيم حنا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٤).

٠,٩١ [1]، وفي المقابل حققت زيادة في قيمة الإيرادات بلغت ١٠١٤٢١ مليون دولار أمريكي (إبراهيم العليان وآخرون، بدون تاريخ، ص٩١) تتفق مع الزيادة في عائدات البترول والتي عملت على زيادة القوة الشرائية للسكان.

والجدير بالذكر، أن رخاء المملكة الاقتصادي يعتمد على دخلها القومي الذي يتأثر بدوره بما يحققه الميزان التجاري من فائض أو عجز. وانطلاقاً من المبدأ الاستراتيجي العام حول العلاقة بين التنمية والتجارة الخارجية والذي ينص على وضع التجارة الخارجية في خدمة التنمية ومتطلباتها، فسوف تركز خطة التنمية الخامسة (٩٠-١٩٩٥م) على تعزيز القاعدة المادية للصناعات التصديرية وتوسيع عمليات التصدير مع الأخذ بالاعتبار التغيرات المتوقعة في أنماط الطلب العالمي على المنتجات البتروكيماوية - وقد بلغت نسبة مساهمة التجارة الخارجية للمملكة ٨٢,١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية خطة التنمية الرابعة (١٤٠٩-١٤١٠هـ) ويتوقع أن تصل إلى ٨٣,٧٠٪ بنهاية خطة التنمية الخامسة- ، إبرام اتفاقيات تجارية دولية، وفي هذا الصدد ستركز المملكة جهودها السياسية على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على

---

(١) تم حساب معامل الإرتباط اعتماداً على :

- أرقام تطور إنتاج البترول في المملكة مصدرها :

Penn Well Publishing Co., 1994, p. 29.

- تطور صادرات المملكة مجمع من النشرات الإحصائية لوزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مرجع سبق ذكره.

- حسب معامل الارتباط Correlation Coefficient باستخدام برنامج الإكسل Excel.

ويلاحظ ارتفاع قيمة الواردات السعودية التي بلغت ١٠٥٦١٦ مليون ريال سعودي عام ١٩٩٣م بعد أن كانت ١٦٩٢ مليون ريال سعودي عام ١٩٦٥م؛ أي تزايدت هذه القيمة بنسبة ٦١٤٢٪، بينما ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة ٢٥٥٣٪ خلال نفس الفترة مما أدى إلى ارتفاع نسبة الصادرات إلى الواردات حيث بلغت ١٥٠٪ عام ١٩٩٣م بعد أن كانت ٣٥٤٪ تقريباً عام ١٩٦٥م، ويرجع ذلك إلى تزايد الواردات وارتفاع قيمتها كنتيجة لضخامة كمياتها وتنوعها؛ فهي تضم سلعاً استهلاكية ضرورية إلى جانب السلع الأساسية - مواد خام وسلع وسيطة - المستخدمة في العديد من الصناعات، بالرغم من نشاط حركة الصادرات السعودية - صادرات البترول ومشتقاته - ودورها في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الإنشائية والصناعية - التي تعكس النمو المطرد للاقتصاد السعودي - سواء على المستوى العام أم الخاص بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ونتيجة لارتفاع نسبة الصادرات إلى الواردات لم يحدث عجز في الميزان التجاري الذي حقق زيادة بلغت نسبتها ١١٣٨٪ بين عامي ١٩٦٥-١٩٩٣م . والجدير بالذكر أن الميزان التجاري حقق أقصى قيمة له عام ١٩٨٠م (٢٦٢٥٣٦ مليون ريال سعودي)، حيث بلغت الكميات المصدرة من الزيت الخام والمنتجات المكررة أقصاها (٣٥٥٤,٨ مليون برميل أمريكي) في نفس السنة، وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٠-١٩٩٣م، مما يعكس العلاقة الارتباطية الطردية القوية بين زيادة إنتاج الزيت وزيادة حجم الصادرات السعودية والتي بلغت قيمتها

جدول رقم {٢}

تطور قيمة تجارة المملكة الخارجية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٥، ١٩٩٣(١)

(القيمة بالمليون ريال سعودي)

السنة	الصادرات	الواردات	نسبةالصادرات إلى الواردات	حجم التجارة الخارجية	الميزان التجاري
١٩٦٥	٥٩٨٤	١٦٩٢	٣٥٣,٦٦	٧٦٧٦	٤٢٩٢
١٩٩٣	١٥٨٧٧٠	١٠٥٦١٦	١٥٠,٣٣	٢٦٤٣٨٦	٥٣١٥٤

(١) الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على :

ما تضمنته النشرات الإحصائية لوزارة المالية والاقتصاد الوطني ، احصاءات التجارة الخارجية للسنوات ٦٥/١٩٩٣م.

تبين أرقام الجدول السابق احتلال الدول البترولية المراكز المتقدمة بين الدول العربية من حيث ضخامة قيمة التجارة الخارجية، إذ تحتل المملكة العربية السعودية المركز الأول بنسبة ٢١٪، ٢٩٪ من إجمالي قيمة التجارة العربية العالمية لعامي ١٩٧٠، ١٩٨٨م على التوالي- ويستثنى جمهورية مصر العربية غير البترولية التي تشارك هذه الدول في ضخامة قيمة التجارة الخارجية لتميزها بتنوع صادراتها-؛ لذا تعد هذه الدول أهم دول المنطقة العربية في مجال التجارة العالمية، حيث تساهم مجتمعة بنحو ٢,٧٪ من جملة قيمة التجارة الخارجية العالمية عام ١٩٨٨م.

وتميل قيمة التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية إلى الارتفاع بصورة مستمرة، حيث يتضح ذلك من تتبع أرقام (جدول رقم ٢).

يلاحظ من تتبع أرقام الجدول السابق والشكل رقم (٢) زيادة قيمة تجارة المملكة الخارجية، إذ حققت زيادة بلغت نسبتها ٣٣٤٥٪ خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٥-١٩٩٣م؛ أي تضاعفت القيمة أكثر من ثلاثة آلاف مرة وبمعدل زيادة سنوية مقدارها ١١٩,٥٪، ويعود ذلك إلى انتهاج المملكة سياسة الانفتاح الاقتصادي - السوق الحرة - التي تسمح بانتقال رؤوس الأموال، وتحويل العملات الأجنبية، إلى جانب انخفاض الرسوم الجمركية مقارنة بدول أخرى، بالإضافة إلى إعفاء بعض السلع وخاصة المواد الغذائية من الرسوم الجمركية ودعم بعضها أيضاً، وقد ساعد ذلك على تنويع كل من الصادرات والواردات مما أسهم في ازدهار العلاقات التجارية مع دول العالم المختلفة.

جدول رقم (١)

حجم التجارة الخارجية لأهم الدول العربية خلال العامين ١٩٧٠-١٩٨٨(١)(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

الدولة	١٩٧٠		١٩٨٨	
	حجم التجارة الخارجية	النسبة المئوية إلى جملة حجم التجارة العربية	حجم التجارة الخارجية	النسبة المئوية إلى جملة حجم التجارة العربية
المملكة العربية السعودية	٣١١٦	٢١,٠٥	٤٥٥٢١	٢٩,١١
مصر	١٥٤٩	١٠,٤٦	٢٩١٤٧	١٨,٦٤
الامارات العربية المتحدة	٨١٧	٥,٥٢	٢١٤٢١	١٣,٧٠
العراق	١٦٠٩	١٠,٨٧	١٩٤٦٧	١٢,٤٥
الجزائر	٢٢٦٦	١٥,٣١	١٥٦٩٧	١٠,٠٤
ليبيا	٢٩٢٠	١٩,٧٣	١٢٦١٠	٨,٠٦
الكويت	٢٥٢٦	١٧,٠٦	١٢٥١٣	٨,٠٠
الإجمالي	١٤٨٠٣	١٠٠	١٥٦٣٧٦	١٠٠

(١) الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على :

United Nations , 1990, pp.2-9

السلع المستوردة حالياً - بعد اكتشاف النفط واكتساحه الأسواق العالمية - أكثر تعقداً وتنوعاً نتيجة للزيادة الطبيعية للسكان، وارتفاع مستويات المعيشة والهجرة الوافدة، والنهضة العمرانية لتحقيق التنمية الشاملة التي تسعى إليها البلاد من خلال خططها التنموية الخمسية منذ عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م).

وتعد المملكة العربية السعودية من أكثر الدول العربية نشاطاً في مجال التجارة الدولية النفطية حيث بلغت القيمة الإجمالية لتجارتها الخارجية ٣١١٦ مليون دولار أمريكي، وهو مايوازي ٢١٪ تقريباً من جملة حجم التجارة الخارجية لأهم الدول العربية والبالغ ١٤٨٠٣ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٠م أنظر شكل رقم (١). وقد ارتفعت هذه القيمة حيث بلغت حوالي ٤٥٥٢١ مليون دولار أمريكي، وهو مايعادل ٢٩٪ من جملة التجارة الخارجية العربية عام ١٩٨٨م، وبذلك تكون المملكة قد حققت نسبة زيادة مقدارها ١٣٦٠٪ خلال ١٨ سنة. لذا تتصدر المملكة الدول العربية المصدرة للبترول من حيث ضخامة قيمة التجارة الخارجية، كما يبدو من تتبع أرقام (جدول رقم ١).

(إقليم المملكة العربية السعودية)، كما استخدمت الأسلوب الكمي في معالجة البيانات الإحصائية، وتتبع الأسباب الكامنة وراء تحديد ثقل المملكة بين دول العالم تجارياً.

ونظراً للفروقات الشاسعة بين صادرات المملكة وارداتها خلال عامي ١٩٦٥، ١٩٩٣م من حيث القيمة والتركيب بشكل يصعب توضيحه في الرسوم البيانية الوصفية، فقد لجأت الباحثة إلى استخدام المنحنيات اللوغاريتمية؛ وهي أحد أشكال الرسوم التحليلية التي يمكن أن تبرز بوضوح الظاهرات - المتفاوتة القيمة - قيد الدراسة خلال فترات زمنية مختلفة.

أولاً : حجم التجارة الخارجية:

ترتبط المملكة العربية السعودية مع جميع قارات العالم بعلاقات تجارية ذات طابع اقتصادي متنوع قائم على تبادل المنفعة؛ حيث تعد السوق السعودية ميداناً خصباً واسعاً ومتنوعاً لمنتجات كل من المملكة ومعظم دول العالم على حدٍّ سواء.

كان اقتصاد المملكة العربية السعودية حتى بداية السبعينات معتمداً اعتماداً كلياً على تصدير النفط الخام، حتى أدركت المملكة في بداية الثمانينات ضرورة استبدال اعتمادها الكلي في دخلها التجاري على النفط الخام بتنويع وتوسيع القاعدة الصناعية والزراعية (**Emin Carikci, 1989, p.45**)، ونتيجة لذلك اختلف الوضع بالنسبة للواردات السعودية، فبعد أن كانت السلع المستوردة -قبل اكتشاف النفط- قليلة الأهمية نتيجة لاكتفاء سكان المنطقة ذاتياً، ولانخفاض مستويات المعيشة، وما يترتب عليه من ضعف القوة الشرائية للسكان، بالإضافة إلى العزلة التي تعيشها البلاد لصعوبة المواصلات، أصبحت

البحوث بجامعة الملك سعود بالرياض . وقد عالج البحث بالتحليل ملامح الاقتصاد السعودي من خلال عرض بيانات الناتج المحلي الإجمالي بهدف إظهار مدى الترابط بين القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المختلفة وقطاع التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً.

وقد اعتمدت الدراسة على أول وآخر إحصائية تجارية، وهما إحصائية عام ١٣٨٤هـ (١٩٦٥م)، وإحصائية عام ١٤١٣هـ (١٩٩٣م) بالنسبة للصادرات والواردات[١] ومع ذلك فقد تطلبت بعض نقاط البحث الرجوع إلى إحصائيات تجارية لسنوات أخرى مختلفة؛ مثل حجم التجارة الخارجية لأهم الدول العربية، وذلك وفقاً للبيانات المتوافرة والتي يمكن أن تحقق الغرض من الدراسة .

ونظراً لكثرة أعداد السلع المستوردة من الأسواق العالمية وتنوعها، فقد اقتصرت الدراسة في الموضوع الثالث على التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية (الواردات والصادرات) على ذكر أنواع السلع المستوردة والمصدرة التي تزيد قيمة كل منهما عن ١٠ ملايين ريال والتي بلغت في مجملها ٥٩٠، ١٩٤ سلعةً تقريباً عام ١٩٩٣م على التوالي.

منهج الدراسة :

استخدمت الباحثة المنهج الموضوعي (جغرافية التجارة) في إطار إقليمي

---

(١) اعتمدت الباحثة على إحصائية عام ١٩٩٣م بالنسبة للواردات على الرغم من توافر إحصائية عام ١٩٩٤م لعدم توافر إحصائية الصادرات لعام ١٩٩٤م ، ولتتمكن الباحثة من عمل مقارنة بين كمية الصادرات والواردات.

ماوقع تحت يد الباحثة - :

- الرويثي، محمد أحمد، (١٩٩٦م)، الشخصية الجغرافية للمملكة العربية السعودية دراسة في الجغرافية الإقليمية، تناول في الفصل الثالث عشر منه وبايجاز التجارة الخارجية للمملكة مركزاً على تجارة الاستيراد فقط.

- الجاسم ، محمد علي رضا، (١٩٧٤م)، اقتصاديات التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية، معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة . وفيه تناول موضوعات متفرقة تعالج تجارة المملكة الخارجية حتى نهاية عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م).

- الجاسم ، محمد علي رضا، (١٩٨٨م)، اقتصاديات المملكة العربية السعودية. وتناول في الباب الثاني منه حوالي (١٦ صفحة) التجارة الخارجية السعودية.

- الفاضل، محمد عبدالله، (١٩٩١م)، جغرافية التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الفترة ١٣٩٥/١٤٠٥-٧٥/١٩٨٥م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. تناولت الرسالة التكوين السلعي والتوزيعي للصادرات والواردات، والعوامل المؤثرة في التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون مجتمعة.

- القباني، محمد عبدالعزيز، (١٤١٢هـ) ، التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية (٧٥-١٩٩٠م) تحليل جغرافي، الطبعة الأولى، بحث رقم ٣١، مركز

عليها تأثرها الكبير بتقلبات الأسعار التي تحدث في الأسواق العالمية، وبالتقلبات السريعة في رغبات المستهلك العصري، وبالكميات المطلوبة التي تتأثر بها الدول المصدرة للمواد الخام بصفة أساسية، وأغلبها من دول العالم النامية (دول العالم الثالث)، وبتدخل الدولة بدرجة كبيرة في السياسات التجارية.

ويهدف هذا البحث إلى إجراء مقارنة لحجم التجارة الخارجية للمملكة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٥-١٩٩٣م لمعرفة مدى التطور الاقتصادي الذي شهدته المملكة في مجال الصادرات والواردات والتوزيع الجغرافي لها. وتحقيقاً لهذا الهدف، فقد قُسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة وهي : حجم التجارة الخارجية، التركيب السلعي للصادرات والواردات، التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية. يهتم المحور الأول بدراسة موضوعي الصادرات والواردات والتي تعكس مستوى اقتصاد المملكة العربية السعودية، وتحدد مستوى الرخاء الاقتصادي في البلاد. ويعكس المحور الثاني مستوى النشاط الاقتصادي للمملكة ومكوناته. ويبرز المحور الثالث مدى ازدهار العلاقات التجارية من خلال اتساع أو انكماش أسواق التصريف ومصادر الواردات.

الدراسات السابقة :

هناك بعض من الكتب والرسائل والأبحاث التي تناولت تجارة المملكة الخارجية أو تطرقت لموضوع التجارة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر - وهو

وقد بدا تأثير إنتاج البترول واضحاً على الخريطة السكانية للمملكة العربية السعودية، إذ شهدت تطوراً في نمو سكانها بلغت نسبته ٤,٨٪ سنوياً خلال ٢٠ سنة، فقد بلغ عدد سكان المملكة ١٨١٨٠٤٩٥ نسمة عام ١٣٩٤هـ مقابل ٧٠١٢٦٤٢ نسمة عام ١٤١٤هـ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٩٩٥، ص١٠٤؛ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٣٩٥، ص٣)، واكبه زيادة القوى الشرائية للسكان واندفاعهم إلى طلب السلع الاستهلاكية المستوردة .

وتبرز أهمية الموضوع كون التجارة جزءاً مكملاً للدراسات في الجغرافيا الاقتصادية؛ إذ إن الإنتاج والتسويق نشاطان اقتصاديان يكمل أحدهما الآخر، ويتضافران معاً لإشباع حاجات المستهلك من السلع والخدمات. كما أن من أهم أسباب اختيار موضوع البحث كون التجارة الخارجية لأي دولة من أهم المقاييس التي تعكس مستواها الاقتصادي من ناحية، وتحدد علاقاتها الخارجية ومدى اعتمادها على الأسواق العالمية من ناحية أخرى (محمد الزوكه، ١٩٩٥م، ص٢٧؛ نسيم حنا، ١٤٠٥، ص١٨)، ويمكن من خلال دراسة تطور كمية ونوعية الصادرات والواردات؛ الكشف عن حجم نشاطها الاقتصادي ومدى ماحققه هذا القطاع الاقتصادي الهام من تنمية .

وعلى الرغم من المكاسب المادية التي تحققها التجارة الخارجية؛ إلا أنه يعاب

البلدين وبقية دول الخليج العربي، ويربط بينهما شبكة ضخمة من الطرق البرية الحديثة يبلغ مجموع أطوالها ١٣١ ألف كيلومتر تقريباً عام ١٩٩٣م (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ٩٩٤، ص٣٠٩)، وتحلق فوقهما الطائرات التابعة لثلاثة مطارات دولية رئيسة، وهي مطار الظهران الدولي، ومطار الملك عبدالعزيز بجدة، ومطار الملك خالد بالرياض والتي لا يمكن إغفال دورها في الرحلات التجارية - ينحصر بينهما مجموعة من الهضاب والمرتفعات المتفاوتة من حيث الارتفاع، حيث نجد بعض المواقع سهلية لايزيد ارتفاعها كثيراً على مستوى سطح البحر، ومواقع أخرى هضبية متوسطة الارتفاع كالرياض ٥٩٠م، وحائل ٩١٤م، في حين نجد بعض القمم التي يزيد ارتفاعها على ثلاثة آلاف متر عن سطح البحر مثل السودة (٣١٣٣م) في غرب المملكة (عبدالرحمن صادق الشريف، مرجع سبق ذكره، ص٤٤).

وعلى الرغم من جهود المملكة الساعية إلى توسعة مساحة الأراضي الزراعية إلا إنها لاتشكل سوى نسبة تقل كثيراً عن ١٪ (٠,٣٪) من مساحة المملكة (وزارة الزراعة والمياه، ١٩٩٤، ص٢)؛ وتنتج عدداً من المحاصيل الزراعية أهمها : القمح والتمور والشعير والذرة الرفيعة والدخن، بالإضافة إلى الخضروات والفاكهة، وتشكل نحو ١٪ من صادرات المملكة عام ١٩٩٣م (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٩٩٣م).

تنقسم أرض المملكة إلى إقليمين جيولوجيين اقتصاديين مختلفين وهما : إقليم الدرع العربي في غرب المملكة، ويحتضن بين طياته كميات كبيرة من المعادن الفلزية أهمها الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص. وإقليم الرف العربي في شرق المملكة الغني بالمعادن اللافلزية، والمتمثلة في حقول البترول والغاز الطبيعي، إذ تضم المملكة حقل الغوار أكبر حقول البترول البرية في العالم، بالإضافة إلى حقل الدمام وأبوحدرية وأبقيق والقطيف والفاضلي والسفانية والوفرة والخرسانية وخريص والمنيفه والخفجي وغيرها.

ويوجد في المملكة الملح الصخري بالقرب من ساحل الخليج العربي والبحر الأحمر وفي مناطق السبخة الداخلية، والجبس في كل من الرياض والخرج والقصيم، والكبريت جنوب العقبة، والرمال الصالحة لصناعة الزجاج قرب الخرج، والصخور الصالحة لصناعة الأسمنت والتي قامت عليها معامل الأسمنت في الهفوف والرياض وجدة (المرجع السابق ، ص٤٢-٤٣).

ويحيط بالمملكة من الشرق والغرب ساحلان (الخليج العربي والبحر الأحمر) وهما في مجموعهما (٢٣٠٠كم) صحراويان، قليلا التعاريج والفجوات، يقع عليهما أهم المنافذ التجارية للمملكة كميناء جدة وينبع وجيزان على البحر الأحمر وميناء الدمام والجبيل ورأس تنورة على الخليج العربي، بالإضافة إلى جسر الملك فهد الذي يربط بين دولتي المملكة والبحرين، وله أثر بارز على حركة التجارة بين

مقدمة :

تقع المملكة العربية السعودية في الركن الجنوبي الغربي لقارة آسيا، وتنحصر بين خطي طول ٣٦ْ ٣٤ و ٥٦ْ شرقاً ، وبين دائرتي عرض ١٦ْ و ١٢ْ ٣٢ شمالاً . وتبلغ مساحتها نحو ٢,٢٥٠,٠٠٠كم٢، أي أنها تستأثر بنحو ٨٠٪ من مساحة شبه الجزيرة العربية. يحدها من الشمال الأردن والعراق والكويت ومن الجنوب عمان واليمن، ويمتد ساحلها الغربي على البحر الأحمر بطول ١٨٠٠كم، وساحلها الشرقي على الخليج العربي بطول ٥٠٠ كم ومتوسط عرض ٦٠ كم (عبدالرحمن صادق الشريف ، ١٤٠٥، ص٩-١٢، ٤٦). وقد كان لهذه المساحة الشاسعة أثر واضح على تنوع الحياة الاقتصادية في المملكة لوجود أقاليم جغرافية متباينة، وأنواع مختلفة من السكان أثرت بصورة مباشرة على تجارتها الخارجية .

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل حجم وتركيب التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٣م. إن الغرض من دراسة تجارة الاستيراد والتصدير هو ايضاح مستوى النمو الاقتصادي في المملكة خلال هذه الفترة. وسيتتبع التحليل حجم التجارة بالإضافة إلى تسليط الضوء على التوزيع التركيبي والجغرافي للسلع الواردة والمصدرة كمحاولة لشرح التغيرات التي حدثت خلال فترة الدراسة.

الكتـــــــب: يذكر اسم العائلة للمؤلف (المؤلف الأول إذا كان للمرجع أكثر من مؤلف واحد) متبوعًا بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان الكتاب، فرقم الطبعة ـ إن وجد ـ، ثم الناشر، وأخيرًا مدينة النشر.

الـدوريـــــات: يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعًا بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان المقالة، ثم عنوان الدورية، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ثم أرقام صفحات المقال (ص ص ٥ ـ ١٥).

الكـتب المحـــررة: يذكر اسم عائلة المؤلف، متبوعًا بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان الفصل، ثم يكتب (في in) تحتها خط، ثم اسم عائلة المحرر متبوعًا بالأسماء الأولى، وكذلك بالنسبة للمحررين المشاركين، ثم (محرر .ed أو محررين .eds) ثم عنوان الكتاب، ثم رقم المجلد، فرقم الطبعة، وأخيرًا الناشر، فمدينة النشر.

الرسائل غير المنشورة: يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعًا بالأسماء الأولى، ثم سنة الحصول على الدرجة بين قوسين، ثم عنوان الرسالة، ثم يحدد نوع الرسالة (ماجستير/ دكتوراه)، ثم اسم الجامعة والمدينة التي تقع فيها.

أما الهوامش فلا تستخدم إلا عند الضرورة القصوى وتخصص للملاحظات والتطبيقات ذات القيمة في توضيح النص.

تعريف بالباحث :

فريال بنت محمد الهاجري – أستاذ مساعد بكلية الآداب للبنات بالدمام – قسم الجغرافيا.

قواعد النشر

١ ـ يراعى في البحوث التي تتولى سلسلة «بحوث جغرافية» نشرها، الأصالة العلمية وصحة الإخراج العلمي وسلامة اللغة.

٢ ـ يشترط في البحث المقدم للسلسلة ألاّ يكون قد سبق نشره من قبل.

٣ ـ ترسل البحوث باسم رئيس هيئة تحرير السلسلة.

٤ ـ تقدم جميع الأصول على الآلة الكاتبة على ورق بحجم A4، مع مراعاة أن يكون النسخ على وجه واحد، ويترك فراغ ونصف بين كل سطر وآخر. ويمكن أن يكون الحد الأعلى للبحث (٧٥) صفحة)، والحد الأدنى (١٥) صفحة.

٥ ـ يرسل أصل البحث مع صورتين وملخص في حدود (٢٥٠) كلمة باللغتين العربية والإنجليزية.

٦ ـ يراعى أن تقدم الأشكال مرسومة بالحبر الصيني على ورق (كلك) مقاس ١٣×١٨ سم وترفق أصول الأشكال بالبحث ولا تلصق على أماكنها.

٧ ـ ترسل البحوث الصالحة للنشر والمختارة من قبل هيئة التحرير إلى محكمين إثنين ـ في الأقل ـ في مجال التخصص من داخل أوخارج المملكة قبل نشرها في السلسلة.

٨ ـ تقوم هيئة تحرير السلسلة بإبلاغ أصحاب البحوث بتاريخ استلام بحوثهم. وكذلك إبلاغهم بالقرار النهائي المتعلق بقبول البحث للنشر من عدمه مع إعادة البحوث غير المقبولة إلى أصحابها.

٩ ـ يمنح كل باحث أو الباحث الرئيسي لمجموعة الباحثين المشتركين في البحث خمسا وعشرون نسخة من البحث المنشور.

١٠ ـ تطبق قواعد الإشارة إلى المصادر وفقا للآتي:

يستخدم نظام (اسم/ تاريخ) ويقتضي هذا النظام الإشارة إلى مصدر المعلومة في المتن بين قوسين باسم المؤلف متبوعا برقم الصفحة. وإذا تكرر نفس المؤلف في مرجعين مختلفين يذكر اسم المؤلف ثم يتبع بسنة المرجع ثم رقم الصفحة. أما في قائمة المراجع فيستوجب ذلك ترتيبها هجائيا حسب نوعية المصدر كالتالي:

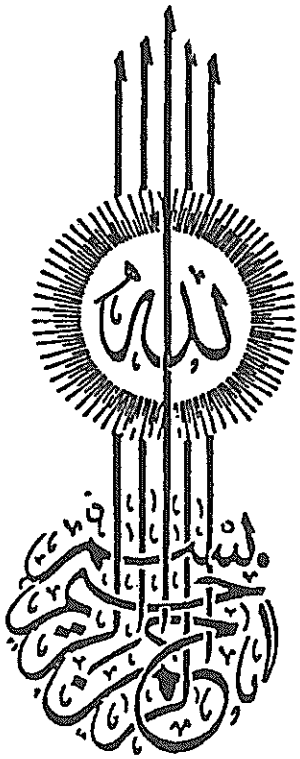
بسم الله الرحمن الرحيم

ISSN 1018 - 1423
Key title = Buhut gugrafiyyat

مجلس إدارة الجمعية الجغرافية السعودية

أ.د. عبد العزيز بن عبد اللطيف آل الشيخ	رئيس مجلس الإدارة
د. سعد بن ناصر الحسين	نائب رئيس مجلس الإدارة
د. عبد العزيز بن إبراهيم الحرة	أمين السر
د. عبد الله بن حمد الصليع	أمين المال
د. فوزان بن عبد الرحمن الفوزان	المشرف على وحدة البحوث
د. عبد الله بن سالم الزهراني	عضو
د. رمزي بن أحمد الزهراني	عضو
د. حسن بن عايل أحمد يحيى	عضو
د. فهد بن محمد عبد الله الكليبي	عضو

(ج) الجمعية الجغرافية السعودية ، ١٤١٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الهاجري، فريال بنت محمد

جغرافية التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٥-١٩٩٣ ،- الرياض.

... ص؛ .. سم .. (دراسات جغرافية؛ ٢٩)

ردمك ١-٦٤٨-٠٥-٩٩٦٠

ردمد ١٤٢٣-١٠١٨

١- الجغرافيا-كتب دراسية أ- العنوان

ديوي ٩٥٣١ر٣٣٠ ١٨/١٩٧٣

رقم الإيداع : ١٨/١٩٧٣

ردمك : ١-٦٤٨-٠٥-٩٩٦٠

ردمد : ١٤٢٣-١٠١٨

بحوث جغرافية

٢٩

جغرافية التجارة الخارجية
للمملكة العربية السعودية
خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٥-١٩٩٣م

دراسة في الجغرافية الاقتصادية

د. فريال بنت محمد الهاجري

١٤١٨هـ ١٩٩٧م

سلسلة مجلة بحوث ودراسات الجمعية الجغرافية السعودية
جامعة الملك سعود - الرياض - المملكة العربية السعودية